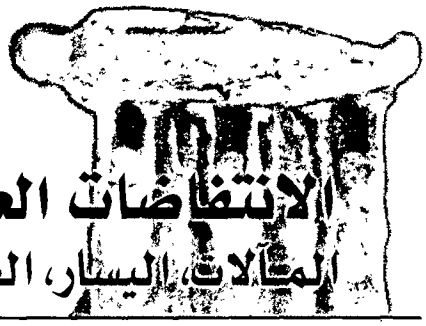

الانتفاضات العربية
المآلات، اليسار، العلمانية

إعداد: ناريمان عامر
ويوسف فخر الدين

المشاركون
(الفبائيًا)

- إيّاد العبدالله
- راتب شعبو
- شريف يونس
- علاء اللامي
- ناظم عودة
- هشام البستاني
- يوسف فخر الدين

منذ أن أطلق ياسين الحافظ أفكاره الانتقاديّة للتجربة اليساريّة والتجربة القوميّة، وكلا التيارين بتنوّعاتهما يبحثان في أزمتهما، إلى الحدّ الذي علِق في خيال أجيال من المنتمين إليهما أنّ هناك علاقة لا تُفصم بين وجودهما وأزمتهما.

لا يمكن إنكار الدور الذي قام به التيّاران في الواقع العربيّ، ولكنْ يمكننا الحديثُ بلا تـردّد عن «فشل كبيـر» أيضًا، مستعيدين سؤالاً حيّر أجيـالاً منذ حرب ١٩٦٧: لماذا هُزمنا؟

واليوم علـى مشارف مرحلة تاريخيّة سمتُها التغيير، نتساءل عن واقع هذه التيّارات، وندعـو إلى قراءة مواقفهـا وسلوكها وتفاعلها مع التحدّيـات العاصفة التي اجتاحت المنطقة.

هـذا الملفّ يضمّ مقالات تبحث في واقع الانتفاضات العربيّة الجديدة، ومآلاتها، مع التركيز أحيانًا على واقع اليساريين والعلمانيين ودورهم (أو لا دورِهم) فيها.

وكان لا بـدّ مـن ان يستعرضـ البعضُ أسبـاب تراجـع هذيـن التيارين فـي العقود الأخيرة.

الآداب

العلمانيّون العرب والثورة في التاريخ المعاصر

□ شريف يونس

أتت الثورات العربيّة لتزيح الغطاء عن الواقع الطائفيّ في مجتمعات «الجمهوريّات الوطنيّة.» فمع ضرب اليد الأمنيّة الثقيلة، انبثق الشبحُ الذي كانت مهمّةُ قتله أو تهميشه ورقةَ التوت الأخيرةَ التي تبقّت لهذه النظم كي تبرّر وجودَها. هكذا كان الإخوان المسلمون هم العدوّ/الشريك الذي ناوره النظامُ المصريّ واستبعده من كلّ مواقع القوّة؛ وكان النظام السوريّ قد أكّدَ سيادته في الثمانينيّات بدكّ إسلاميّي حلب؛ أمّا تونس، فكانت معقلَ العلمانيّة المعتمدة على قبضةٍ أمنيّةٍ بالغةِ الشدّة موجّهةٍ إلى الإسلاميّين أساسًا.

لكنّ الثورات لم تأت بمبادرةٍ من القوى الإسلاميّة، بل دشّنتْها قطاعاتٌ من الجمهور الذي كانت تلك النظمُ تعيش على منطق «حمايته» من الإسلاميّين. على أنّ الثورات، وإنْ نقلتنا من مرحلةٍ إلى أخرى، تَرِكُ تركةَ الماضي. فبعد الانتفاضات المظفّرة، أو أثناء الانتفاضات الطويلة، تولّى الإسلاميّون زمامَ المبادرة بما لهم من ثقلٍ متراكمٍ في ظلّ النظم السلطويّة رغم القمع؛ بينما تراجعت القوى التي تحمل أفكارًا ليبراليّةً ويساريّةً وقوميّةً معدّلة، لأنّها كانت الأقلَّ انتشارًا وتنظيمًا، ورفعتْ شعارَ «الثورات سُرقَت منّا.» لم تكن المشكلةُ في صعود الإسلاميّين في حدّ ذاته، بل في

الثورات لم تأت بمبادرةٍ من القوى الإسلاميّة، بل دشّنتْها قطاعاتٌ من الجمهور الذي كانت تلك النظمُ تعيش على منطق «حمايته» من الإسلاميّين.

كونه أتى عبر آليّاتٍ شعبيّةٍ واضحة، سواء عبر انتخابات، أو عبرَ دفع ضريبةِ الدم في كفاحٍ مسلّحٍ ممتدٍّ في سوريا وليبيا.

في هذا المسار الدراميّ، وقعَ المثقّفون العلمانيّون، بما فيهم مَن شاركوا في الثورات العربيّة، في محنةٍ عميقة توّجت مرحلةً طويلةً من خيبة الأمل إزاء الصعود الإسلاميّ. لكنها رغم طولها لم تجدْ، لدى التيّارات العلمانيّة السائدة، الاستجابةَ التي تتناسبُ مع مقدار التحدّي. وهذا المقال لن يحاول أن «يدينَ» هذه التيّاراتِ لفشلها، بل أن يرصدَ طبيعةَ العلمانيّة التي فشلتْ بمعاييرها هي، وأن يفهم دورَها الحقيقيّ في البنى السياسيّة السلطويّة، وأسس هذا الدورِ في أفكارها، فيما أسمّيه «الهوياتيّة،» وصولاً إلى تقديم تصوّرٍ عن المستقبل. وسأركّز على الحالة المصريّة لأنني أعرفُها أفضل بكثيرٍ من غيرها.

سلبيًا

أدرك العلمانيّون منذ زمن طويل أنّهم أصبحوا أقليّةً. جانبٌ معتبرٌ منهم رأى أنّ خلاصَه مرتبطٌ بدعم النظم القمعيّة، وبالتنافس مع الإسلاميّين على اكتساب دعمها، بل وصل بعضُهم إلى الدفاع (الصريح أو الضمنيّ) عن مذابح بشّار الأسد. لكنّ القصّة أقدمُ بكثير. فقد تدفّق الكثيرون على مهرجاناتِ أمثال صدّام والقذّافي والأسد، وعلى جوائزهم وضيافتهم، أو تمتّعوا بمناصبَ في المؤسّسات الثقافيّة في مصر مبارك. وبالطبع كان الثمن هو الصمت، أو الحديث على استحياءٍ عن قمعيّة هذه النظم. ورغم انقساماتهم بين «ممانعين» و«أنصار سلام،» فقد نشطوا من خلالِ ما أُتيحَ لهم من منابرَ ومؤسّساتٍ في مواجهةٍ ثقافيّة للإسلام السياسيّ. وأيّة حركةٍ مجتمعيّةٍ إسلاميّةٍ عمومًا.

كان خطاب هذه المجموعات مرصّعًا بمفرداتٍ من قبيل: «الثقافة النفطيّة» (إشارةً إلى تشجيع السعوديّة ودعمها الماليّ للوهّابيّة والسلفيّة)؛ و«الثقافة البدويّة» (إشارةً إلى الشيء نفسه، بالإضافة إلى القول إنّها ثقافةٌ متخلّفةٌ ترمي إلى «إعادةِ عقارب الساعة ١٤ قرنًا إلى الوراء»)؛ و«البترودولار» (الذي ربط الظاهرةَ بالولايات المتّحدة وبفكرة الاستعمار عمومًا). وفي مصر، اعتُبرتْ ظاهرةُ الإسلام السياسيّ غزوًا صحراويًّا من الجزيرة العربيّة لقلب التمدّن العربيّ، أي إنّها «أجنبيّةٌ» تمامًا عن واقع البلاد وشعبها وتقاليدها. ولم يكن كلُّ العلمانيّين من رعايا أحد النظم السلطويّة، لكنّ الذين تمتّعوا برعايتها كانوا أعلى صوتًا وأكثرَ نفوذًا. أمّا من رفضوا التعاونَ معها وأدانوها، فقد أضافوها إلى قائمة المتسبّبين في الصعود الإسلاميّ، باعتبارها قمعيّةً أو برجوازيّةً. ويمكن، تَصْداقًا لقولهم، رصدُ عشرات التواطؤات: من إتاحةِ السادات حريّةَ الحركة للإسلاميّين لضربِ خصومه الناصريّين، إلى العلاقة التي تربط حزبَ الله بسوريا الأسد، إلى الأزمة الاقتصاديّة ـ الاجتماعيّة التي رأوا أنها مسؤولة عن ظهور هذه التيّارات.

ليست المشكلة في أنّ هذه المصطلحات، أو العوامل المرصودة، «خطأ»؛ فلجميعها نصيبٌ من الصحّة. المشكلة هي أنّ الخطاب العلمانيّ بصورته المتداولة كان يعمل موضوعيًّا لصالح الدول الأمنيّة، بتركيزه على «تكفير» الحركة الإسلاميّة باعتبارها نبتًا شيطانيًّا غريبًا عن العصر والبلاد. وكان هذا الأثر يعلو فوق الانقسام بين أصدقاء النظم السلطويّة القائمة وأعدائها. هذا «التعاون الموضوعيّ» (بين العلمانيّة السائدة والنظم) نتج من طبيعة النقد الذي وجّهه العلمانيّون إلى الظاهرة الإسلاميّة، إذ أدانها إدانة مطلقة. وهذا ما أفقر نقدهم لها: فبطردِها خطابيًّا خارج «طبيعة» البلادِ والعصر، حَكم العلمانيّون على أنفسهم بالعجز عن تناول الظاهرة عقلانيًّا. بل إنّ العلمانيّة السائدة رفضتْ ما توصّلتْ إليه البحوثُ الأمريكيّةُ والأوروبيّة، من مواقعَ يساريّةٍ علمانيّة، في شأن تفسير تلك الظاهرة من النواحي الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، من قبيل القول إنّ لها جانبًا تحرّريًّا إلى جانب طبيعتها القمعيّة (حتى في ما يتعلّق بالمرأة)؛ أو إنّها تشبه حركةَ الإصلاح الدينيّ في أوروبا من نواحٍ أساسيّةٍ (وكانت هذه الأخيرةُ حركةً دمويّةً متعصّبةً مع أنّها هي التي فتحت المجالَ لاحقًا للتسامح الدينيّ)؛ أو إنّ الإسلاميّين أتوْا من القطاع الحديث في المجتمع لا من قطاعه التقليديّ، ومن ثمّ فإنّ الظاهرة الإسلاميّة السياسيّة ليست بقايا متخلّفةً من زمنٍ غابرٍ، ولا منبتّةً

الصلة بالتكنولوجيا والحداثة والدولة الحديثة. الأهمّ أنّ العلمانيّة السائدة رفضتْ رؤيةَ وجوه التقارب العديدة بين الإسلاميّين والعلمانيّين، وواقعَ أنّ كثيرًا من مفكّري التيّار الإسلاميّ هم أبناءُ الثقافة الحديثة، مفضّلةً التأكيدَ على اختلافٍ شاملٍ وكاملٍ بين الفريقين ــ الأمرُ الذي جعل العلمانيّةَ أشبهَ بديانةٍ منها بعقلٍ ناقد.

بهذا الموقف، أصبح قطاعٌ واسعٌ من «التنوير العلمانيّ» رجعيًّا. وتمثّل أحدُ تجلّيات ذلك في تشبّثه بإنجازات علمانيّين من النصف الأول من القرن العشرين، في عمليّةِ رثاءٍ للذات لا تنقطع، وفي رفضه لعمليّاتِ المراجعةِ وإعادة النظر، متخندقًا في معسكرٍ دفاعيٍّ تحت شعار «مواجهة الهجمة الظلاميّة.»

إيجابيًّا

مثلما تظهر معادنُ الرجال في الشدائد، يَكْشف مسارُ الجماعة العلمانيّة عن معدنها. هنا أقترحُ التمييزَ بين مراحل مختلفة في تطوّرها. فقد كان الروّادُ أبناءَ ثقافةٍ ليبراليّةٍ بازغة، مرتبطين بالفكر الأوروبيّ السائد عالميًّا وعلى اتّصالٍ وثيقٍ به، من جيلٍ إلى جيل (من الطهطاوي إلى طه حسين في مصر مثلاً). وكان تشخيصُهم العامُّ لمشكلة التخلّف هو أنّها ناتجة من الاستبداد، لكنّهم افترضوا في أنفسهم دورًا تربويًّا لعموم السكّان، بنقل قيمِ الحداثة ومناهجها وفنّها وأدبها، وتبيئتها في المجتمعات العربيّة، طامحين إلى وراثةِ دور الشيخ والقسّ في توجيه المجتمع. كان تصوّرُهم، إذن، يجمعُ بين الديمقراطيّة والنخبويّة. وعلى الرغم من ارتباطهم بجهاز دولةٍ استبداديّ ويَفرضُ التحديثَ من أعلى، فإنّهم تصرّفوا كمفكّرين أحرار في مواجهة الاستبداد (العثمانيّ أو الخديويّ في مصر). ويمكن أن نسمّيَهم، بصفةٍ عامّة، مثقّفين وطنيّين ديمقراطيّين.

بدءًا من الثلاثينيّات، ظهر تيّارٌ وطنيٌّ سلطويّ، تأثّرَ جزئيًّا بالفاشيّة الأوروبيّة، ولكنْ بمنطلقاتٍ محليّة. عنده، أصبح الاستقلالُ الوطنيّ قضيّةً تتعلّق بالهويّة في المحلّ الأول: قضيّة تطهير الهويّة من «شوائب» استعماريّة، باستثناء أخذِ ما هو تكنولوجيّ من الغرب، وذلك في إطارِ تمجيدٍ متواصلٍ للذات ودعوةٍ إلى استردادها من «التشوّه» الذي لحق بقيمها وانتماءاتها، ليصطفَّ الجميعُ حول الهويّة المستعادة شرطًا لصناعة «مجدٍ قوميّ.» لم تعدِ الحريّةُ هنا حريّةَ المواطن أو الفرد، بل تحرير الهويّة بدمجِ الجميع فيها والتزامِهم بها. «الحريّة» هنا هي حريّةُ الهويّة، التي هي ذاتٌ عليا تتجاوز الأفرادَ والأجيالَ والقرون: إنها سرمديّةٌ وطبيعيّةٌ ومُلزِمةٌ في الوقت نفسه.

هذه الطبعة الهويّاتيّة من الوطنيّة، ذاتُ النكهة السلطويّة، بلغتْ عند تيّاراتٍ علمانيّةٍ ودينيّةٍ حدَّ رفض التعدّديّة السياسيّة باعتبارها بابًا لدخول «الشوائب» الأجنبيّة التي شوّهت الهويّة. وقد تعمّقتْ مع ظهور أنظمة التحرّر الوطنيّ القمعيّة في الخمسينيّات والستينيّات، رغم أنّ هذه الأنظمة صفّت في كثيرٍ من الأحيان تلك التيّارات نفسَها التي مهّدتْ لها الطريقَ، بأنْ أغلقتْ طريقَ السياسة وسيطرتْ على المجال العامّ الإعلاميّ والثقافيّ. وواقع الحال أنّ هذه الطبعة هي التي انتصرتْ في الثقافة العربيّة، ودخلتْ في تركيبِ أجيالٍ من المثقّفين الذين أصبحتْ صراعاتُهم تدور حول الهويّة (عربيّة، مصريّة، شاميّة، إسلاميّة، إلخ). فوق ذلك اتّسمت الصراعاتُ بتشرّبٍ متزايدٍ للمنطق السلطويّ؛ فبفعل سيطرة النظم الحاكمة، تنافست التيّاراتُ المختلفةُ على موارد الدولة، الثقافيّةِ والإعلاميّة، ووصلتْ إلى حدِّ مطالبةِ هذه النظم بقمع الخصومِ الفكريّين بوصفهم خطرًا سياسيًّا. وبمحورة الصراعات حول الهويّة، أصبح المبدأُ الديمقراطيُّ نفسُه (أيْ مبدأ حقوق الأفراد السياسيّة أو مبدأ المواطنة) مستبعدًا من النقاش، ويُستدعى في الصراعاتِ لهدمِ تيّارٍ أو قوّةٍ أو سلطةٍ بوصفها خطرةً على الهويّة (مثلاً كانت حركة «كفاية» ضدّ توريث جمال مبارك على أساس أنّه في قولهم مخطّطٌ أمريكيٌّ صهيونيّ). فالحريّة هنا لا تكون مشروعةً إلا في خدمةِ الهويّة: إنها وظيفةٌ، وليست حقًّا أو أساسًا للدولة.

هناك، إذن، مشتركاتٌ كثيرةٌ بين الهويّاتيّين، علمانيّين وإسلاميّين. فالأساس عندهم هو استخلاصُ هويّةٍ ثقافيّةٍ افتراضيّة، جامعة ومانعة، من براثن الاستعمار، سواء اعتُبرتْ مصريّةً أو شاميّةً أو عربيّةً أو إسلاميّةً سُنّيّة. فهي، بصفةٍ عامّة، هويّاتٌ لأغلبيّات ما، متخيّلةٍ بطبيعة الحال، كأيِّ تصوّرٍ عن الهويّة. وهي هويّةٌ تتحدّدُ أساسًا بتحديد أعدائها. وكان المحورُ هو الغرب عمومًا، وإسرائيل خصوصًا، والباقي يُلحق بهما. وقد تنافست التيّاراتُ على أيّها الأكثر أصالةً في معاداة هذه القوى، ودانت بعضها بعضًا بالتبعيّة أو العمالة: فالإسلاميّون في الفترة الناصريّة مثلاً كانوا «عملاء» للسعوديّة («العميلة» بدورها للغرب)؛ والناصريّة وما شابهها اعتُبرتْ من جانب الإسلاميّين عميلةً للغرب (بمعنى أوسع) تعملُ على تخريب الأخلاق الإسلاميّة للمجتمع وتجلب مبادئَ مستوردة.

استمرَّ الصراع بالمنطق نفسه بعد الناصريّة بكثير. وفي الحقبة الممتدّة من الثلاثينيّات إلى أواخر القرن الماضي انفسحَ المجالُ لانتقالٍ مهمٍّ في تصارع الهوياتيّين. ففي الستينيّات، أخذت الحركةُ الإسلاميّة تفيق من الضربات في مصر، وتعمل أساسًا من داخل أجهزة الدولة، وانفسحَ أمامها مجالٌ أوسعُ بعد هزيمة ١٩٦٧، ازداد اتّساعًا في عهد السادات في إطارِ صراعه مع مخلّفاتِ جناح علي صبري في النظام. واجتاحت الحركةُ الإسلاميّةُ البلادَ لتغيّرَ وجهَ الحياة فيها، من حيث السلوك والزيّ والإيديولوجيا السائدة. أصبحت الهويّةُ الإسلاميّة، لا الوطنيّة على غرارِ حالة «مصر الفتاة،» هي الأعلى صوتًا في وجه نظامٍ مفلسٍ تاريخيًّا. وشهدت السبعينيّاتُ سيادةَ **معالم في الطريق**، الذي كتبه سيّد قطب في أعماقِ السجن، ليصبح محورَ الصراع السياسيّ، بدلاً من **ميثاق** عبد الناصر.

وصل الأمرُ ببعض العلمانيين إلى مساندة قمع الثورة، في سوريا مثلاً، أو إلى تأييد العسكر... والمناداة بالديكتاتوريّة.

لم تتوقّف النظمُ الحاكمة في مصر عن الاعتماد على المثقّفين العلمانيّين، قبل السادات أو أثناءه أو بعده. لكنّ صعودَ الإسلاميّين السريع في السبعينيّات، جهاديّين وغير جهاديّين، دشّنَ علاقةً أكثرَ وثوقًا بين العلمانيّين الراغبين في التحصّنِ بقلاع الدولةِ الثقافيّة، والنظام، الذي استعان بهم في إطار صراعه ضدّ الجهاديّين. وتحوّلتْ قطاعاتٌ بارزةٌ منهم إلى «طائفةٍ علمانيّة» متحجّرة، ومغلقةٍ على نفسها وأفكارها، يَحْكمها إطارُ صراع الحياةِ أو الموت مع الإسلاميّين. ولمّا كان هؤلاء قد أخذوا بالفعل يقتلون المثقّفين العلمانيّين ويحرّضون على قتلهم، فقد غضّت قطاعاتٌ متزايدةٌ من النخبة العلمانيّة البصرَ عن القمع المستفحل والإفلاسِ المتزايد للنظم السلطويّةِ وخوائها الإيديولوجيّ. وفي ظلّ النجاح المتزايد للإسلام المجتمعيّ، راحت النخبة العلمانيّة التي تزداد عزلةً تَعتبر نفسَها شهيدةَ حقيقةٍ لا يعرفها أحد، ودَمغتْ سكّانَ البلاد بأنّهم جهلةٌ متخلّفون أغبياء. إذن، كانت هذه النخبُ شعبويّةً حين أُتيحَ لها أن تتبوّأَ مقعدَ الأستاذيّةِ من الشعب؛ لكنْ حين اتّضح لها أنّ الشعب (الواقعيَّ) لم يعد يُقْبل على دروسِها، تحوّل تعاليها النخبويُّ إلى تعالٍ صريح. ولا عجب؛ فقد كانت إشكاليّةُ النهضة نفسها، كما طرحتها الأجيالُ الأكثر ديمقراطيّةً سابقًا، تتضمّن جرعةً عاليةً من النخبويّة والتمجيد الذاتيّ.

وفي مواجهة ذلك وقف المثقّفُ العلمانيُّ الرافض للنظم السلطويّة ناقدًا، ولكنْ محاصرًا، من النظُم والإسلاميّين.

سقوطُ العقائديّة والثورات العربيّة

كان هذا زمنَ الهويّاتيّة. وكان التجديدُ الذي أُضيفَ هو فكرة «الاستقلال الحضاريّ» عن الغرب ولكنْ تحت شعاراتٍ إسلاميّةٍ هذه المرة. فقد نظر بعضُ العلمانيين، لعلَّ أهمّهم طارق البشري، إلى التحوّل الجماهيريّ نحو الإسلام من زاويةٍ إيجابيّة، ولاسيّما في ضوءِ صدمة هزيمةِ ١٩٦٧، فاتّجه إلى استكشاف هويّةٍ إسلاميّة تُبعده عن مأزقِ العلمانيّين. والحال أنّ معظم العلمانيّين لم يقتصروا على نقد الإسلاميّين نقدًا شعاراتيًّا فقط، ولم يتجاهلوا ما قدّمته الدراساتُ الأجنبيّةُ والمحليّةُ الجادّة ليدمجوها في خطابٍ معدّلٍ فحسب، بل تجاهلوا أيضًا رفاقًا علمانيّين تحوّلوا إلى إسلاميّين، وتمسّكوا بفكرةِ التباين المطلقِ بين معسكرين لا يجتمعان، متجاهلين الجذورَ المتشابهة، ومتمسّكين بالأجندة الهويّاتيّة الوطنيّةِ/العربيّة.

في زمن الثورات، كان طبيعيًّا إذن أن يأخذ العلمانيّون موقفًا متزايدَ السلبيّة من الأحداث كلّما زاد بروزُ الإسلاميّين. ووصل الأمرُ ببعضهم إلى مساندةِ قمع الثورة، في سوريا مثلاً، أو إلى تأييد العسكر. وأصبحت النخبويّةُ ناصعةً، تتجلّى في إدانةٍ مباشرةٍ للشعب الذي انتخبَ الإسلاميّين، وقد تصل في حالة الصراحةِ مع النفس إلى مناداةٍ صريحةٍ بالديكتاتوريّة ـ وهو ما يعني إعلانَ إفلاسها الفكريِّ والسياسيّ.

أهي نهايةُ العلمانيّة إذن؟ بل هي نهايةُ نوعٍ من الفكر العلمانيّ، هوياتيٍّ نخبويٍّ سلطويٍّ (حتى في موقع المعارضة)، حريصٍ على إقامةِ الحدود الواضحة بين المعسكرات. هي نهايةُ النخب العلمانيّة القديمة التي لم تكفّ عن الاحتفال بنفسها عبرَ الدولة، وها هي في ظلِّ تطوّرات الثورات تُخرج كلَّ إشكاليّاتها: من سلطويّتها، إلى نخبويّتها، فتعاليها الفجّ على سكّان البلاد لعدم «إطاعتهم» أمرَ التنوير المطلق. إنّه فكرٌ شاخ ووصل إلى نهايته، بتزايدِ ضيق أفقه الناجم عن طبيعته الفكريّة وطبيعةِ تحالفاته السياسيّة والاجتماعيّة، بما تَجسّد في عجزه عن صياغةِ خطابٍ عقلانيٍّ عن نفسه وعن خصومِه وعن العالمِ من حوله.

لكنّ الفكر العلمانيّ إجمالاً، بمعنى التعدّديّة السياسيّة والفكريّة والنزعة العقلانيّة، أبعدُ ما يكون عن نهايته. ففي السنوات العشر أو الخمس عشرة التي سبقت الثورات، حصلتْ تغيّراتٌ عميقةٌ أنشأتْ أفكارًا، ونشأتْ مجموعاتٌ جديدةٌ تجاوزتْ قضيّةَ الهويّة بمجملها، فنالت عداءَ الأجيال السابقة، وقطعتْ صلتَها بمؤسّسات النظم الثقافيّة، ملتمسةً سبلَ الحياةِ والنشر خارجها (أو فيها ولكنْ بغير اعتمادٍ كاملٍ عليها). وقد أُتيحَ لهذه المجموعات الاتصالُ مرّةً أخرى بالعالم على نطاقٍ غير مسبوق، سواء من خلال الإنترنت أو بفعل تزايدِ فرص البعثات الدراسيّة

والتدريب على أنشطة مجتمعيّة مختلفة. وفي هذه المجالات الجديدة التي فُتحتْ، تكوّنتْ مجموعاتٌ عديدةٌ يصْعب تصنيفُها وفقًا للتقسيمات القديمة: إذ ستجد اليساريّين المتديّنين، والليبراليّين المؤمنين بالعدالة الاجتماعيّة، والإسلاميّين الديمقراطيّين، والناصريّين الناقدين للاستبداد. وقد أدّت هذه الفئاتُ دورًا رائدًا في بعض الثورات العربيّة، رافضةً العالمَ القديمَ بمجمله، وعاجزةً عن التماهي مع النظام أو الإسلاميّين أو تحت أيّة لافتة من اللافتات الموروثة. وقد أُضيفَ إليها جمهورٌ واسعٌ كان خارجًا عن هذه التصنيفات بمجملها، بفعل عمليّة الإفقار السياسيّ والثقافيّ الطويلة المدى التي مارستْها النظمُ السلطويّة. هذه المجموعات اعتادت التعاون، ولديها تراثٌ مِنْ تحمّلِ بعضها بعضًا في سياقٍ تعدّديٍّ طبيعيّ. بالنسبة إليها، والإسلاميّون ضمنها، مسألةُ حريّة الرأي مفروغٌ منها، ولو بتحفّظات هنا وهناك، والديمقراطيّةُ وكراهيّةُ الاستبداد عقيدةٌ عامّة. وقد أتت الثورةُ لتعمّقَ هذا كلَّه وتفرضه بدهيّةً. فمع انفتاح المجال السياسيّ لما يقرب من سنتين حتى الآن، أخذت الخطاباتُ المتشدّدةُ تتراجع بسرعة، وتعلّم الجميع ــ إسلاميّين وعلمانيّين ــ الكثيرَ عن بعضهم بعضًا. واتّضح للكثيرين ما هو متاحٌ وممكنٌ، بدلاً من إعادة صياغةِ مبادئَ «نقيّة» في العزلة، بعيدًا عن أيِّ تفاعلٍ حقيقيٍّ في ظلّ السلطويّة. هكذا، مثلاً، أصبحت التيّاراتُ الإسلاميّةُ بعد خروجها إلى النورِ وتولّيها المسؤوليّةَ، سواء بشكلٍ رسميٍّ أو في سياقِ الكفاح ضدَّ الدولة الأمنيّة، تعي بشكلٍ متزايدٍ التعقيدَ الاجتماعيَّ، وتتّجه إلى التأقلم معه، لأنّه يواجهها كلَّ يوم؛ وأصبحت الفكرةُ النخبويّةُ عند العلمانيّين بشكلٍ متزايدٍ بلا معنى.

بهذا المعنى نستطيع أن نقول إنّ **العلمانيّة**، ولو بمعنى مخفّف، أيْ عدم التشديدِ على ربطِ الدين بالدولة، أو عدم جعل الدينِ مرجعيّةً مفروضةً من جانب الدولة، **ستكون على الأرجح هي الحصادَ النهائيَّ للثورات العربيّة**، رغم التعرّجات. وسيتيح المجالُ السياسيُّ، الذي ما زال يحبو، الفرصةَ بشكلٍ متزايدٍ لتفتّح المواهب والأفكار، وربّما للعودة إلى تناولِ قضايا طال إهمالُها وتسطيحُها في ظلِّ النظم السلطويّة، وعلى رأسها الإصلاحُ الدينيّ، ليصبحَ الدينُ فعليًّا دينًا للضمير لا للدولة، ومن ثَمّ تتراجعُ الهويّاتيّة بمجملها.

فإذا أضفنا الخبرةَ الغنيّة التي بعثت الثقةَ في الأجيال الشابّة التي أطاحت النظمَ القمعيّة، أمكن القولُ إنّ المشهد الثقافيّ سيكون مفتوحًا على تعدّديّةٍ لانهائيّة، عبر تفاعلاتٍ تتجاوز الدولَ الوطنيّة، لتدخلَ في علاقةٍ تزداد غنًى وتشابكًا مع تيّارات العالم.

القاهرة

شريف يونس
كاتب مصريّ.

الانتفاضات العربيّة: اليسار والقوميّون بين الفشل وقصور الأداء

□ علاء اللامي

لذكرى رحيل هادي العلوي الرابعة عشرة

لا يمكن الحديثُ عن التيّارات التقدميّة والديموقراطيّة في العالم العربيّ، وخصوصًا التيّاران اليساريّ والقوميّ العروبيّ، خلال «الربيع العربيّ،» من دون الأخذ بعدد من المحاذير، التي قد تتّخذ شكلَ الضرورات اللازمة لأيّة عمليّة نقدٍ وتقويم. ومن ذلك:

- ضرورة معرفة درجة النسبيّة في ما يعتبره البعضُ فشلاً كاملاً لهذه التيّارات في الحضور والأداء. فالواضح أنّ من الأصوب، في بعض الحالات والساحات، الحديثَ عن نوع من «القصور الكبير،» لا عن الفشل الكامل. ففي مصر وتونس، على سبيل المثال، وفي سوريا إلى درجةٍ معيّنة، كان للتيّارات اليساريّة حضورٌ يمكن رصدُ حيويّته الفائقة وفعّاليّاته المتنوّعة في الشارع المنتفض. ويمكن الإتيانُ بالعديد من المناسبات التي كان حضورُ التنظيمات اليساريّة فاعلاً فيها رغم تواضعها التنظيميّ والجماهيريّ: كحزب العمّال الشيوعيّ بقيادة حمة الهمامي والحزب الديموقراطيّ التقدميّ بقيادة نجيب الشابّي في تونس، وحركة ٦ أبريل والحزب الاشتراكيّ الثوريّ في مصر، والحركات اليساريّة والديموقراطيّة السوريّة الرافضة للتدخّل الخارجيّ كهيئة التنسيق والمنبر الديموقراطيّ. ومع ذلك، فإنّ هذا الحضور لم يسفرْ عن نتائج مهمّة بعد الانتخابات في

مصـر وتونس خصوصًا. أما في اليمن فصـورةُ الحضور اليساريّ، خصوصًا في شمال البلاد، تبدو شاحبة (ربما كان حضورُ التيّارات الناصريّـة والبعثيّة أبرز)؛ أما في الجنوب، فحضورُ اليسار مشدودٌ إلى أجندة الحزب الاشتراكيّ ذات الأهداف الانفصاليّة.

- من الضروريّ إعادةُ النظر في العديد من الأسماء والمسمّيات بهـدف التفريق بيـن اليسار التقليـديّ الذي اندثر قبـل «الربيع العربـيّ» بزمـن ليـس بالقصيـر، وبين يسـارٍ آخر غيـرِ تقليديّ (ذكرنـا أمثلـة عنه) يحـاول بشجاعـةٍ ودأبٍ الخـروجَ من عنق الزجاجـة والانغراسَ فـي الواقـع الجديـد والحـراك الثـوريّ المستمـرّ. ومن أبرز الأمثلة على «اليسـار» المندثر، أو الذي في سبيلـه إلى الاندثار، الأحزابُ الشيوعيّـة واليساريّة التقليديّة في تونـس بقيادة محمد حرمل، وفي سوريـا بقيادة آل بكداش، وفي مصـر بقيادة رفعت السعيد. أما فـي العراق فليتَ الحزبَ هناك (بقيادة الرفيق «الخالد في منصبه» حميد مجيد موسى) اندثر بصمـتٍ واحتـرامٍ كأشقّائه، بدلاً مـن أنْ يبقى موجـودًا ليسجّل سابقةً تاريخيّـةً سوداء في سرديّات الحركـة الشيوعيّة العالميّة حيـن اصطفّ مع محتلّي بلاده وشارك «بنشاط» في مجلس حكم شكّلـه الحاكـمُ الأميركـيُّ بول بريمـر على أساس المحاصصة الطائفيّـة، فكان للحـزب مقعدُه المحسوبُ علـى «كوتا» الطائفة الشيعيّة!

أما التيّار القوميّ العروبيّ، وتحديدًا الناصريّ، فليس ثمة الكثير ممّـا يمكـن أنْ يقال بصـدده، إذْ انحصر وجـودُه في مجموعات صغيـرة وهامشيّـة في تونـس ومصر، وفـي شخصيّـة سياسيّة معروفة أحرزتْ نتائجَ طيّبةً في الانتخابات المصريّة، هي حمدين صبّاحي، مع أنّ الرجل لا يمكن اعتبارُه امتدادًا صميميًّا للتجربة الناصريّة الأصليّة إلّا بشكل رمزيّ. ومع ذلك، فلا تمكن المبالغةُ في التقويـم السلبيّ لمستويـات أداء مكوّنات النـوع الأول، الذي أطلقنا عليه «اليسار غير التقليـديّ،» أو مساواتُها بعضها ببعض في جميـع البلـدان العربيّة التي شهـدتْ أنماطًـا مختلفةَ العمق والشـدّة من الحراك الثوريّ. فعلـى سبيل المثال لم يكن مستوى أداء اليسار التونسيّ مختلفًا كثيرًا عن مثيله في مصر أو سوريا. أما في ليبيا فلا يمكننا الكلامُ أصلاً على وجود يسارٍ من أيّ نوع كان لأنّ جراد الدكتاتوريّة القذّافيّة التهم الأخضرَ واليابسَ طوال أربعـة عقودٍ من حكمه، ولا عبرةَ هنا في ترويج أكذوبة الناتو عن انتصار التيّار الليبراليّ الليبيّ في مسرحيّة الانتخابات الأخيرة - فأيُّ ليبراليين أولئك الذين بدّدوا أكثرَ وقتهم في وسائل الإعلام لينفوا عن أنفسهم صفة «اللبراليّة»؟!

- ضـرورة الانتباه إلـى عدم ثبـات الأوضاع التـي تمخّضَ عنها الحـراكُ الجماهيريُّ في البلدان العربيّة، وهو ما يصعّب إطلاقَ الأحـكام الجازمـة وتصـوّرَ النتائج الثابتـة التـي أحرزتْها هذه القوةُ السياسيّةُ أو تلـك. ويمكن ربطُ هذه السيولة والترجرج في النتائـج بأمورٍ موضوعيّـةٍ تتعلّق بطبيعة المجـرى المتعرّج الذي سلكتْـه عمليّةُ التطوّر التاريخـيّ للمجتمعات العربيّة طوال القرن الماضي، وبأمورٍ ذاتيّةٍ تخصّ القوى الاجتماعيّة المشاركة. وفي هـذا الصدد، لا يمكن تحميلُ اليسـار والقوميين العروبيين وحدهم مسؤوليّةَ الفشل الحاصل تاريخيًّا، بل تتحمّل المجتمعاتُ العربيّةُ ـ ككلّ ـ مسؤوليّةَ الإخفاق التاريخيّ الهائل في الانتقال من عصورٍ ما قبل التاريخ المدنيّ الى ما بعده.

كمـا تنبغي الإشـارةُ إلى إنّ ظاهرة عدم ثبـات الأوضاع والنتائج تشمل قـوًى لا يمكـن احتسابُها ضمـن قوى النهضـة والحداثة، كالتيّـارات الإسلاميّـة المحافظة. فلقد خسـرتْ حركةُ الإخوان المسلمين المصريين مثلاً، وخلال فترة قصيرة جدًّا هي الفترة الممتـدّة بين الانتخاباتِ التشريعيّـة والرئاسيّة، أكثرَ من نصف كتلتها الناخبة، لأسبابٍ متعدّدة، منها أداؤها السياسيّ وانكشافُ برامجهـا ومخطّطاتها. وهذه الواقعة تفنّد أطروحاتِ العلمانيين المصابيـن بالرُهـاب الإسلاميّ، والذين يَعتبـرون وصولَ القوى الإسلاميّة المحافظة الـى السلطة نهايةَ التاريخ وكارثةَ الكوارث والدليـلَ المفحِمَ على سلبيّة «الربيع العربـيّ» ككلّ... بل رجعيّته أيضًا.

- ضـرورة الربط بين القصور الكبير في أداء التيّارات اليساريّة والقوميّـة العروبيّـة، وبين أزمـةٍ كيانيّـةٍ، قديمةٍ وعميقـةٍ وشبه مستعصيـة، فـي أسـس هـذه التيّـارات وطبيعتها. ثمـة تشكيلة واسعة ومعقّدة من الأسباب والمسرّعات وراء هذه الأزمة، يرجع بعضُهـا الى الانقطاع شبهِ التامّ بين القـوى الحداثيّة وجمهورها العريض. كما لعب الانحـرافُ الحزبويّ، والخلطُ البرنامجيّ في الأولويّـات، لـدى هذه القـوى، دورًا سلبيًّا قويًّـا ساهم في عزلها عـن بيئتها المجتمعيّـة، وسَهّل مهمّةَ ضربهـا وتحجيمها من قِبل القـوى المحافظة فـي الحكم أو خارجه. ولتوضيـح ما نقصده بـ «الانحـراف الحزبويّ وخلط الأولويّات» تمكـن الإشارةُ إلى نزعةٍ راسخةٍ لدى أغلب هذه القوى، وخصوصًا الماركسيّة، إلى إعطاء الجانـب الإيديولوجيّ الأولويّـةَ، بحيث تتحـوّل مهمّاتُها الطبقيّة والاجتماعيّـة إلى هامشٍ يمكن الاهتمامُ به في المناسبات، كعيد العمّال العالميّ وذكرى تأسيس الحزب وما إلى ذلك من نشاطاتٍ احتفاليّة لا تقدّم ولا تؤخّر.

هنـا يمكن أنْ نستذكـر ما كتبه المفكّرُ العراقـيّ الراحل هادي العلـوي فـي تقويمه لملـفٍّ فكـريٍّ نشرته مجلّـةُ **الطريـق**، التي يصدرهـا الحـزبُ الشيوعـيّ اللبنانـيّ، فـي تسعينيّـات القرن الماضي، وطلبتْ هيئةُ تحريرها إلى الراحل كتابته لكنها رفضتْ نشرَه لاحقًا من دون إيضاح الأسباب، ربّما لأنّها أكثر من واضحة! كتب العلوي، آنذاك، وكأنه يعيش في أيّامنا هذه:

«إنّ الصـراع الحقيقـيّ فـي الساحـات الحقيقيّة ليـس صراعًا فكريًّـا، ومشكلتنا ليسـت مشكلة إيديولوجيّة، ومـا هو مستهدفٌ من قِبـل العدوّ ليـس الثقافـة ولا المثقّفين، بل أرضنـا وثرواتنا وكرامتنـا الوطنيّة. فالصراع هو صـراعٌ بين معتدٍ ومعتدًى عليه، بين شعوبٍ وقوى احتلالٍ واستعمار. ويتلازم ذلك مع استهدافات أنظمـة الفساد، وهي فـي الوقت نفسـه أنظمةُ خيانـةٍ وطنيّةٍ...

لعلّ من أهمّ المقاربات التي يجب على قوى اليسار والتيّارات القوميّة الديموقراطيّة، شبابًا وقيادات، صياغتُها وتقديمُها، هي الخاصّة بالتعامل مع القوى الإسلاميّة المهيمنة اليوم.

إنّ الحزب الشيوعيّ منظّمة اجتماعيّة سياسيّة، ولا علاقة له بالثقافة ولا بالعلوم، بل هو أداة نضال وطنيّ وطبقيّ، وأفضلُ أعضائه ومناضليه هم الأمّيّون، وأسوأهم العلماءُ والمثقّفون. ليس للشيوعيّة صلة بالثقافة ولا بالإيديولوجيا، بل هي موقفٌ طبقيّ خالص.... إنّ الشحّاذ في مجتمعاتنا يعرف عن الشيوعيّة أكثرَ من قادة الأحزاب الشيوعيّة حين يمدّ يدَه فيقول «من مال الله» متحدّيًا أهلَ المال بأن يعيدوا إليه حصّته في المال العامّ الذي يستولون عليه، بينما يتبارى الكثيرُ من شيوعيينا اليوم في التبشير باقتصاد السوق بوصفة الحلّ السحريّ لأزمة الإنسان الذي يسحقه اقتصادُ السوق ويجرّده من جوهره الإنسانيّ.»[1]

ترسم هذه الكلماتُ اللاذعة، التي قد لا تخلو من الطابع الرغبويّ واليوتوبيّ، حدًّا فاصلاً بين البرنامج الطبقيّ التقدّميّ المطموح إليه والمتناغم مع البيئة الاجتماعيّة والغائبِ عنها حتى الآن، وبين ما هو حاضر (أنطولوجيًّا؟) ولكنه يعيش حالةَ اغترابٍ حقيقيّةً عن بيئته وحاضنته الاجتماعيّة. هنا، نضع أيديَنا على أهمّ سبب من أسباب حالة العزلة وقصور الأداء التي عاشتها التيّاراتُ والقوى الحداثيّة، سواء كانت اشتراكيّة أو ديموقراطيّة أو قوميّة عروبيّة، وانتهت باندثار بعضها وتحوّل البعض الآخر إلى كيانات رمزيّة لا أثر لها في الواقع الراهن. أما الصنف الذي أفلت من هذه المصائر فكان له حضورُه الذي تقدّم وصفُه، وله أسبابه المختلفة، ومنها ما جاءت بها رياحُ «الربيع العربيّ» ذاتِه، وتعاملتْ هذه القوى معه بذكاء وموضوعيّة؛ ومنها ما يعود إلى طبيعة المرحلة التاريخيّة الشديدة الخصوصيّة التي فهمتْها هذه القوى وبرمجتْ حضورَها وحركتَها بموجب حقائقها. غير أنّ تكرارَ هذه القوى لأخطاء القوى القديمة التي اندثرتْ أو كادت، وخصوصًا تغليبها لما هو هامشيّ على ما هو رئيسيّ، والتهاونَ في القضايا الطبقيّة والوطنيّة والقوميّة تحت شتّى الذرائع اللبراليّة الجديدة والقديمة، لن ينجيانها من مآل العزلة والاغتراب، ومن ثم الاندثار المحتوم. ولعلّ من أهمّ المقاربات التي يجب على قوى اليسار والتيّارات القوميّة الديموقراطيّة، شبابًا وقيادات، صياغتُها وتقديمُها، هي الخاصّة بالتعامل مع القوى الإسلاميّة المهيمنة اليوم. فلعلّها أن تكون مقاربة ترفض العداءَ المجّانيّ، والبدائيّ، الذي لا يخلو أحيانًا من العداء لكلّ ما له علاقة بالإسلام حضارةً وتراثًا عظيمًا ومنجزاتٍ عالميّة؛ مقاربةً تفصل فصلاً تامًّا بين الحركات التكفيريّة الدمويّة المعاديةِ للحياة والتقدّم، وهي حركات صغيرة وهامشيّة وممقوتة جماهيريًّا، وبين حركات سياسيّة إسلاميّة مسالمة وأخرى تنويريّة مناضلة ضد الهيمنة الغربيّة والعدوان الصهيونيّ. أما الأمل في بزوغ حركات إسلاميّة ديموقراطيّة لا تخلو من المضامين والصبوات الطبقيّة الثوريّة، بما يذكّرنا بتجربة «لاهوت التحرير» في أميركا اللاتينيّة، والتي ناضل فيها، إلى جانب الثوّار اليساريين، رجالُ دين كاثوليك،[2] فيبقى معقودًا في رحم الغيب!

إنّ مقاربة من هذا النوع، جديدةً ومنفتحةً على المستقبل، ليست ترفًا نظريًّا وإيديولوجيًّا، بل هي أقربُ إلى شبكة من المهمّات العمليّة التي ينبغي على التيّارات اليساريّة الاجتماعيّة والقوميّة الديموقراطيّة البدءُ بالتخطيط لها مع اقتراب احتمال انطلاق الموجة الثانية من «الربيع العربيّ»، وهي الأهمّ والأخطر لأنّها ستستهدف ـ على ما تؤكّد أغلبُ الاستشرافات التحليليّة والقراءات الإستراتيجيّة ـ أنظمةَ التخلّف والتبعيّة للأجنبيّ في الجزيرة العربيّة والخليج، وستمتدّ إلى ما تبقّى من جمهوريّاتٍ وممالكَ في مغرب العالم العربيّ ومشرقه!

جنيف

علاء اللامي
كاتب عراقيّ. والصورتان ص٦٣ لرفعت السعيد ومحمد حرمل.

(١) **المرئيّ واللامرئيّ في الأدب والسياسة** (بيروت: دار الكنوز الأدبيّة، ط ١، ١٩٨٨)، ص ٤٢.

(٢) من هؤلاء الأماجد: رئيس أساقفة البرازيل هيلدر كاماراو، والراهب الكولومبيّ الشهيد كاميلو توريز الذي حمل السلاح وقاتل إلى جانب الثوّار الماركسيين حتى قُتل في مواجهة قوات الدكتاتوريّة، ورئيسُ أساقفة السلفادور أوسكار روميرو الذي اغتاله عملاءُ المخابرات المركزيّة الأميركيّة.

اليسار العربي: أزمة المشروع، أمْ أزمة القائمين عليه؟

□ هشام البستاني

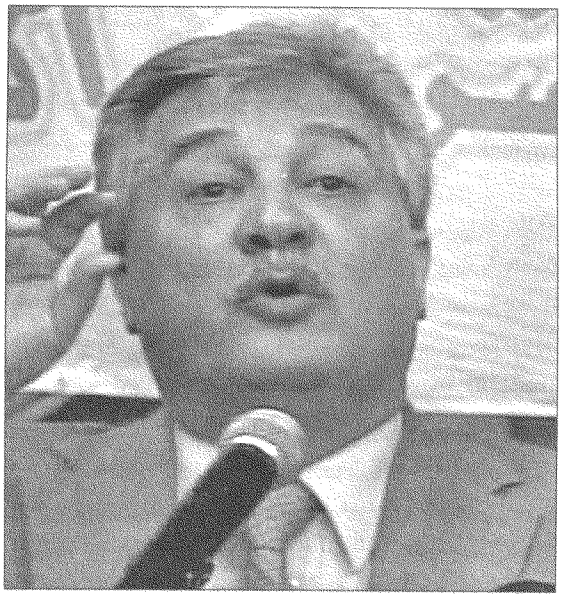

الحديث عن المشروع العلمانيّ/ الديمقراطيّ/ اليساريّ في العالم العربيّ حديث عن أزمة. وتتجلّى هذه الأزمة من خلال أمرين:

- الأول هو التساؤل عن وجود هذا المشروع بشكل متكامل، لا كمجرّد مجموعةٍ من المقولات المفكّكة، والمتناقضة بعضها مع بعض ومع الأساس الذي تدّعي الانبثاقَ عنه. ونستدلّ على هذا الأمر من خلال التيّارات والأحزاب والأفراد الذين يَحسبون أنفسَهم على هذا المشروع لكنهم يتعاملون معه بنفعيّةٍ وشعبويّةٍ وانتقائيّة، مبتعدين عن جوهره وجدليّته، ومستنكفين عن خوض الصراعات الكبرى من أجل إنتاجه، ومنفصمين عن القيم التي يدعون إليها.

- الثاني هو ضعف نفاذ هذا المشروع ومقولاته إلى عمق البنى الاجتماعيّة ذات المصلحة في إنجازه، وانعدامُ وجود حامل اجتماعيّ يتبنّى قيمَه. فأغلب مَن يَحسبون أنفسهم جزءًا من هذا التيّار هم من الطبقة الوسطى، وينجذبون إلى «الانفتاح» والتحرّر الاجتماعيّ الجزئيّ، من دون أن ينجم هذا الارتباطُ عن أزمة وجوديّة/معرفيّة (انسلاخ طبقيّ كامل) أو عن وعيٍ ناتجٍ من تهميش وقمع اقتصاديّين/اجتماعيين حقيقيين (وعيٍ طبقيّ). لهذا السبب، يأخذ خطابُ اليسار هنا شكلاً ليبراليًّا اجتماعيًّا لا أكثر؛ في حين تميل الفئاتُ المسحوقةُ إلى المحافظة الاجتماعيّة والدينيّة، وتشكّل الجمهورَ العريضَ للتيّارات الدينيّة.

يضمّ المشروعُ العلمانيّ/ الديمقراطيّ/ اليساريّ طيفًا واسعًا من الأطروحات المتقاربة. لذلك سأحصر هذا المقال بالتيّار «اليساريّ»، وهو بدوره يضمّ طيفًا واسعًا من الشيوعيين والقوميين والتقدّميين بشكل عامّ. وقد كَشفت الانتفاضاتُ الشعبيّة العربيّة عن الأزمات الكبرى والبنيويّة التي تعصف بهذا التيّار، وعن تناقضاته وادّعاءاته، وخوفِه من حركة التاريخ، وتبعيّتِه للنظام العربيّ أو ارتكازه في تحقيق «مشروعه» إلى تدخّل القوى الدوليّة التي يُفترض فيه أن يناهضها. ومن واقع هذه الانتفاضات (التي لم يكن للأحزاب اليساريّة أو غيرها، عامّةً، دورٌ كبيرٌ في إشعالها أو في صيروراتها اللاحقة)، نحدّد مجموعة معطياتٍ قد تشكّل مدخلاً لفهم الأزمة وتجاوزها.

اعترفت الأحزابُ اليساريّة التي نشأتْ على فكرة «مناهضة الاستعمار» بمخْرجات الاستعمار المباشرة (الدولة القطْريّة)، وصارت تتقبّل المواقفَ المناقضة لفكرة وجودها باعتبارها «خصوصيّات».

الضعف النظريّ العامّ وضعف الإنتاج المعرفيّ

نشأ اليسار في العالم العربيّ في سياقات التحرّر من الاستعمار، وتَشكّل خطابُه أثناء مرحلة «التحرّر الوطنيّ» بعد الحرب العالميّة الثانية وصعود الاتحاد السوفيتيّ في مواجهة الولايات المتحدة. لكنّ هذا الخطاب لم يتطوّر لعدة أسباب، منها: أ) عدمُ إنجاز التحرر الوطنيّ حتى الآن، وذلك لاستحالته موضوعيًّا في حدودِ أقطارٍ صمّمها الاستعمارُ لتكون، سلفًا، تابعةً، ومشوَّهةً اجتماعيًّا، ومفرغةً من إمكاناتها التحرريّة. ب) عدم بروز مفكّرين، باستثناء مهدي عامل وسمير أمين وحفنةٍ آخرين، يغوصون في البنى والتشكيلات الاجتماعيّة والاقتصاديّة ويحدّدون الفئات ذات المصلحة في التغيير. ج) البنية القمعيّة الستالينيّة للأحزاب اليساريّة العربيّة التي ابتعدتْ عن تمكين التفكير النقديّ والنقاش النظريّ، واقتصر التثقيفُ الحزبيّ في أحسن الحالات على ترديد توجّهات المكتب السياسيّ والأمين العامّ بصفتها قراراتٍ ينبغي التعاملُ معها كما يتعامل أتباعُ التيّارات الدينية مع تفسيرات مشايخهم للنصوص الدينيّة.

الأصل أن ينجم الخطابُ السياسيّ عن أرضيّات معرفيّة، وإلّا أصبحت الممارسةُ السياسيّة عشوائيّة، مزاجيّة، غيرَ منتجةٍ على المدى الطويل. ونستطيع أن نرى تأثير ذلك في الانتفاضات العربيّة: ففي غياب أرضيّات معرفيّة للتحرّك الجماهيريّ، وفي غياب تنظيم قادرٍ على تحقيق هذه الأرضيّات، تصل الانتفاضاتُ إلى التأزم، ولا تستطيع «إسقاطَ النظام» لعدم وجود نظام بديل! كما نستطيع أن نرى كيف تسلّل احتقارُ «التنظير» إلى الأجيال الجديدة من النشطاء، وصاروا يريدون أن «يتحرّكوا في الشارع» فقط من دون «إضاعة الوقت في التنظير،» متناسين أنّ التنظير هو الذي يحدّد هدفَ أيّ تحرّك، وإلّا غدا عشوائيًّا وقابلاً للتوظيف من قِبل الخصوم.

النزوع نحو التفسّخ والانفصال

ربما عانت تنظيماتُ اليسار العربيّ أكبَر عدد من التفسّخات والانفصالات. فالحزب الشيوعيّ السوريّ صار حزبين، سوريًّا ولبنانيًّا، عام ١٩٦٤؛[١] والحزب الشيوعيّ الأردنيّ انفصل لاحقًا إلى حزبين، أردنيّ وفلسطينيّ؛[٢] وحركة القوميين العرب انقسمتْ إلى ثلاث جبهات فلسطينيّة على الأقلّ؛ وحزب البعث صار حزبين حاكمين متقاتلين في سورية والعراق، بل اصطفّ الأوّلُ مع «العدوّ القوميّ» (إيران) في حربه على «الشقيق القوميّ» (العراق) في حرب الخليج الأولى، ثم حاربه تحت قيادة «العدوّ الإمبرياليّ الأميركيّ» في حرب الخليج الثانية.

إضافةً إلى ذلك فإنّ العمل اليساريّ موبوء دائمًا بـ «الخصوصيّات القُطريّة،» يشرعن بها التقسيماتِ الاستعماريّةَ باعتبارها ذاتَ طبيعة متمايزة. هكذا اعترفت الأحزابُ اليساريّة التي نشأتْ على فكرة «مناهضة الاستعمار» بمخْرجات الاستعمار المباشرة (الدولة القطْريّة)، وصارت تتقبّل المواقفَ المناقضة لفكرة وجودها باعتبارها «خصوصيّات». فمثلاً تقبّلتْ معظمُ الأحزاب الشيوعيّة العربيّة وجودَ الحزب الشيوعيّ العراقيّ في «مجلس الحكم» الذي أنشأه الاحتلالُ الأميركيّ في العراق، ولم تقم بنقد هذا الموقف؛[٣] وما زال الحزبُ شريكًا منذ ذلك الحين في «العمليّة السياسيّة» التي نشأتْ وتستمرّ برعاية الاحتلال! مثال صارخ آخر هو الموقف من النظام السوريّ؛ فالعديد من اليساريين (والقوميين) لم يتوانوْا في دعم هذا النظام، الذي ينطبق عليه ما ينطبق على بقيّة الأنظمة العربيّة من رذائل (كالفساد والقمع والتوجّه نحو لبرلة الاقتصاد والاعتراف بشرعيّة وجود إسرائيل)، بحجّة أنه حالةٌ خاصةٌ من «الممانعة.»

---

(١) «تاريخ الحزب الشيوعيّ السوريّ،» صحيفة **النور** (أسبوعيّة يصدرها الحزبُ الشيوعيّ السوريّ الموحّد)، ٢٠٠٧/١١/٢٩.

(٢) مجلة **السجل** (الأردن)، ١ حزيران ٢٠١٠.

(٣) وهو ما أدى في أحد تداعياته إلى انشقاق في الحزب الشيوعيّ الأردنيّ عام ٢٠٠٥
3oda2_120105.htm/http://articles.abolkhaseb.net/maqalat_mukhtara/arabic/0105

خطأ ارتباط اليسار بالقوميّة العربيّة

كثيرةٌ هي الدراسات التي تناولتْ أثرَ نماذج الدولة القوميّة الأوروبيّة، التي هي تعبير عن مصالح الرأسماليّة ضمن نطاق جغرافيّ محدّد، في نشوء الحركة القوميّة العربيّة منذ أواسط القرن التاسع عشر. التيّار القوميّ العربيّ لم ينشأ استجابةً لبرجوازيّة رأسماليّة وطنيّة تطمح إلى مدّ سيطرتها على جغرافيا محدّدة تشكّل سوقها القوميّة. ولذلك ـ وخارج مشاعر الضيق من عسف الدولة العثمانيّة والرغبة في الاستقلال عنها، وخارج محدّدات التاريخ المشترك واللغة المشتركة و«الشعور» القوميّ ـ لم ينبثق التيّار القوميّ العربيّ عن ضرورات **ماديّة تاريخيّة**، ولم يُنتجْ فكرًا بعيدًا عن الرومانسيّات والمشاعر النبيلة والمحدّدات الذاتيّة والطموحات المستقبليّة إلى بناء «دولة موحّدة قويّة» تضع العربَ مرةً أخرى في مكانهم الصحيح على خارطة العالم السياسيّة والاقتصاديّة (على اعتبار وجود دولة عربيّة قويّة في الماضي هي الدولة الأمويّة على الأغلب).

هي أحلام القوة والإمبراطوريّة، إذن، لا أحلام العدالة والمساواة بين البشر. وحتى الآن، لا يستطيع القوميّ العربيّ أن يجيب على تساؤل: مَن هو العربي؟ وكيف «يتميّز» عن غيره؟ وما هو الموقف من غير العرب الذين يشكّلون جزءًا أصيلاً وطبيعيًّا من المنطقة؟ إن أيّ إجابة منطقيّة على هذه الأسئلة ستؤدّي إلى إلغاء القوميّة من أساسها بحيث تنتقل الإجابة إلى المربّع الإنسانيّ، أو إلى إعتماد المفهوم العرقيّ أو الثقافيّ لتعريف القوميّة العربيّة ـ وكلاهما مفهومان إقصائيّان يقودان إلى الهيمنة والفاشيّة.

الحقيقة أنّ الخطاب القوميّ العربيّ يستبطن عنصريّةً واستصغارًا لغير العرب. فالقوميّة دعوة إلى تأكيد هويّة الأمّة وشخصيّتها الخاصّة المميّزة أمام الغير؛ وهي فكرة وحركة نضاليّة تهدفان إلى بناء دولة **خاصّة بالعرب**.[1] وبالإمكان التقاط هذا الأمر بوضوح عندما يأتي الحديث عن الإيرانيين (الذين تتمّ شيطنتُهم بمصطلحات «الصفويين» و«الفرس» و«البويهيين») أو الأتراك (يشيطَنون بمصطلحيْ «الطورانيين» و«السلاجقة») أو الأكراد (الذين يصوّرون على أنهم عملاء خالصون لـ«إسرائيل») أو الأمازيغ (الذين تُخصّص دراساتٌ كاملةٌ لإثبات أصلهم العربيّ وكأنّ الإنتماء إلى العِرق العربيّ سيزيدهم شرفًا وسيقنعهم بالتخلّي عن ثقافتهم لصالح مقولات القوميّة العربيّة). كما يعادي الخطابُ القوميُّ، في أغلبه، اليهودَ واليهوديّة، لا الصهاينةَ والصهيونيّة، ويَعتبر (شأنَ التيّارات الدينيّة) أنّ الصراع في فلسطين هو مع اليهوديّة **كدين لا** مع الصهيونيّة **كحركة استعمارية استيطانية**.[2]

وفي حين يخرج يساريو العالم في تظاهرات وفعّاليّات مؤيّدة للحقوق العربيّة (فلسطين، العراق، انتفاضات الربيع العربيّ)، يَندر أن تخرج مظاهرات عربيّة مؤيّدة لقضايا شعوب أخرى في العالم. كما يَندر أن يتبنّى اليسار العربيّ قضايا مثل حقوق العمّال الوافدين، أو عاملات المنازل الوافدات.

الخطاب القوميّ انعزاليّ في جوهره. فعلى الرغم من أنّ عصمت سيف الدولة، مثلاً، يبدأ تعريفَه للقوميّة بأنها «لا تعني ... الانعزالَ عن القضايا التي تمسّ المجموعة الإنسانيّة ككلّ أو أيّة مجموعة إنسانيّة منها،» فإنّه يؤكّد هذا الانعزالَ حين يحدّد الشراكة في القضايا الإنسانيّة «بقدر ما تؤثّر في الوجود القوميّ وحركته» ـ أي إنّ الاعتبار الإنسانيّ يتحدّد بمعايير المصالح القوميّة لا العكس. وهو يؤكّد أنّ «الوجود القوميّ مجرّد وجود خاصّ. فهو إضافةٌ إلى، وليس انتقاصًا من، وجود الجماعات الإنسانيّة الأخرى. وهكذا تكون "القوميّة" علاقةَ قبول واحترام للوجود الخاصّ لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانيّة»[3] ـ وهو بهذا يعرّف الإنسانيّة بأنّها مجموعة من دوائر «الوجود الخاصّ» لكلّ مجموعة قوميّة، وهو مفهوم انغلاقيّ ينطبق على أيّ دائرة من دوائر الوجود الانغلاقيّة، مثل الطائفة أو العشيرة.

والقوميّة في مقولاتها حول «الأمة» لا تحمل بعدًا طبقيًّا واضحًا (تمييزًا بين المضطهَد والمضطهِد)، وهي تواجه فراغاتٍ معرفيّةً كثيرةً بدليل استعارتها النظامَ الاقتصاديّ الاشتراكيّ والعلمانيّة أول الأمر، ومن ثم تحوّلها إلى الليبراليّة واقتصاد السوق في بعض النماذج والحملات الإيمانيّة والمؤتمرات «القوميّة الإسلاميّة» في نماذج أخرى.

لهذا، عمل الخطابُ القوميّ على توليد الفاشيّة الإثنيّة (في مواجهة الفرس والأتراك والأكراد حاليًّا) والقُطْريّة (في الأردن مثلاً انتقل بعضُ «القوميين» و«اليساريين» إلى الدفاع عن الدولة القطْريّة وهويّتها وإلى تعزيز الانقسام المفبرك بين الأردنيين من أصول شرق أردنيّة والأردنيين من أصول فلسطينيّة، خصوصًا بعد الانتفاضة السوريّة).[4] وأدّى ذلك إلى تعزيز الانقسامات الإثنيّة والطائفيّة والمناطقيّة والعشائريّة، وسهّل استغلالها من قبل الأنظمة العربيّة أو القوى العالميّة.

هكذا فشل اليسار (بتأثير الطروحات القوميّة) في التأسيس لمشروع تحرّريّ يضمن العدالةَ لجميع شعوب المنطقة العربيّة، بما فيها ما يُطلق عليها اسم «الأقليّات العرقيّة» كالأكراد والأمازيغ، الذين هم مكوّن أصيل من مكوّنات المنطقة وجزءٌ أساسٌ من مشروع تحررها.

---

(١) هاني الهندي، **الحركة القوميّة في القرن العشرين** (دراسة سياسيّة) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠١٢).

(٢) إبراهيم علّوش، «الصهيونيّة هي الابنة الشرعيّة لليهوديّة،» http://www.freearabvoice.org/arabi/maqalat/AlSohyoneyehHeyaAlebnaAlshar3eyalelyahoodeyeh.htm؛ وموفّق محادين، «الصهيونيّة خلفنا واليهوديّة أمامنا،» **العرب اليوم**، ٢٠٠٧/٧/٨ http://www.old.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=1831؛

(٣) عصمت سيف الدولة، **نظريّة الثورة العربيّة**، ج ٣ (بيروت: دار المسيرة).

(٤) حول نقد هذا التيّار، أنظر المقالة المهمّة لجوزيف مسعد، «الأردن بين الوطنيّة والشوفينيّة،» **الأخبار**، ١٠ أيلول ٢٠١٢، http://al-akhbar.com/node/166751

يعاني اليسار العربيّ رهابَ المثليين، ويصادر حقّهم في خياراتهم الجنسيّة، إنْ لم يعتبرهم (شأن التيّارات الدينيّة تمامًا) مؤامرة إمبرياليّة/يهوديّة

الخجل من المشروع الاجتماعيّ لليسار، والحريّات الاجتماعيّة، وحريّة الرأي والتعبير

الأصل في اليسار أنه مدافعٌ شرسٌ عن الحريّات الاجتماعيّة وحريّة الرأي والتعبير. لكنْ، ولعدّة اعتبارات،[1] يخجل اليسارُ من برنامجه الاجتماعيّ، هذا إنْ كان مقتنعًا به أساسًا (أستثني هنا اليسارَ في المغرب العربيّ). وهو يخجل من الدفاع عن حريّة الرأي والتعبير، خصوصًا في ما يتعلّق بالأديان الإبراهيميّة ونقدها. حريّةُ الرأي والتعبير تأخذ عنده معنى سياسيًّا فقط. لا حديث عن إعادة إنتاج علاقات القوة في الوحدات الاجتماعيّة مثل الأسرة، ولا عن نقد الدين بشكل واضح وتاريخيّ ومفصّل.

وفوق كلّ ذلك، يعاني اليسار العربيُّ رهابَ المثليين، ويصادر حقَّهم في خياراتهم الجنسيّة، إنْ لم يعتبرهم (شأن التيّارات الدينيّة تمامًا) مؤامرة إمبرياليّة/يهوديّة.[2] هذا على الرغم من أنّ أغلب تنظيمات المثليين في العالم تؤيّد قضايانا وتشارك بفعّاليّة في الأنشطة المؤيّدة لفلسطين والعراق (قبل الاحتلال وأثناءه) وما إلى ذلك.

الدفاع عن النظام العربيّ ودولته القطريّة

في العام ٢٠٠٥، وانطلاقًا من استحالة إنجاز مشروع تحرّر يستند على الدولة القطريّة التي صمّمها الاستعمارُ لإفراغها من إمكانيّاتها التحرّريّة، حاولتُ مع رفاق، من مختلف الأقطار العربيّة، إطلاقَ شكل تحالفيّ مفتوح مناهض للإمبرياليّة: «نحو تحالف شعبيّ عربيّ مقاوم.» وعلى إثر اجتماع تأسيسيّ عُقد في القاهرة، أُطلقتْ وثيقة تحدِّد أرضيّته الفكريّة/السياسيّة،[3] وقّع عليها عشراتُ الأفراد والتنظيمات اليساريّة والقوميّة. واستمرّ العمل على هذا المشروع حتى عام ٢٠٠٨، حين انتهى نتيجةً لكسل بعض المجموعات المشاركة، ولمحاولة بعضها تجييرَ العمل لصالحها، ولعدم انسجام أخرى مع الوثيقة التي حَضَروا للمشاركة بناءً عليها، إضافةً إلى المؤامرات المتعلّقة بالمواقع «القياديّة.» ولم يبقَ من «التحالف» سوى اللائحة الإلكترونيّة التي تحمل اسمه.

المهمّ في هذا الموضوع هو أنّ الفقرة الثانية من الوثيقة نصّت على ما يأتي: «الطبقات الحاكمة والنظم المسيطرة في الأقطار العربيّة... تابعة للإمبرياليّة وتحقّق مصالحها، ولا يمكن أن تكون في المعسكر المناصر لحقوق الشعوب. وما يسمّى 'إصلاحًا' تريد تنفيذَه هو كذبة كبرى. وعليه، فإنّ النضال ضدّها هو جزء هامّ من النضال ضدّ الإمبرياليّة.»

هكذا كان الفهم الاستراتيجيّ اليساريّ (والقوميّ) لواقع الأنظمة العربيّة منذ أواسط القرن الماضي. لكنْ، إنْ راجعنا الآن قائمة الموقّعين على الوثيقة، وتابعنا ما يُرسل حاليًّا إلى قائمتها الإلكترونيّة، فسَنعجب من مدى التغيّر في «الفهم الاستراتيجيّ» الذي أصاب بعضَ المشاركين في المشروع حين صار النظامُ السوريّ نظامًا مقاومًا (لا ممانعًا فقط)، وتحوّلت الانتفاضاتُ العربيّة (باستثناء الانتفاضة البحرينيّة) ـ وبأثر رجعيّ (أيْ بعد الانتفاضة السوريّة) ـ إلى مؤامرات أمريكيّة إسرائيليّة سعوديّة قَطريّة، وتحوّلتْ شعوبٌ بأكملها (كان ينتظرها اليساريون بشغف لتثور) إلى شعوبٍ عميلةٍ تُدار من الخارج!

هكذا تحوّل «يساريون» (و«قوميون») إلى مدافعين شرسين لا عن النظام السوريّ فحسب، بل أيضًا عن الدولة القطريّة العربيّة وأنظمتها التي طالما عارضوها بصفتها إفرازاتٍ لمرحلة الاستعمار. وصار سقوطُ النظام السوريّ (وسقوط «الدولة» القطريّة العربيّة بشكل عامّ) يعني «الفوضى،» وكأنّ النظام الرسميّ العربيّ لم يكن فوضى مضغوطةً بقوة القمع! وصار للنظام العربيّ «دولة،» رغم أنّ «الدولة» العربيّة المعاصرة لا علاقة لها بالدولة المعاصرة: ليس

(١) أهمُّها التحالفُ ما قبل الانتفاضة السوريّة مع التيّار الدينيّ، وعدمُ الرغبة في الاصطدام بـ «المفاهيم العامّة للمجتمع» (نتذكّر هنا الخطابَ الرسميّ عن وجوب عدم خرق الآداب العامّة والنظام العامّ!).

(٢) موفّق محادين، «المثليّة الجنسيّة،» **العرب اليوم**، ٢٠١٠/٨/١٦، http://www.old.alarabalyawm.net/pages.php?articles_id=12884

(٣) http://www.aohrs.org/modules.php?name=News&file=article&sid=434

فيهـا إلّا إرادة الحاكـم، بلا قانون، بلا مؤسّسـات حكم، بلا عدالة، بلا أيّ شيء؛ بـل إنّ رئيس «الجمهوريّة» صار يورّث ابنه الجمهوريّةَ! أهذه دولٌ أمْ فوضى؟ عمّ يدافع «اليساريون» (و«القوميون») إذًا؟ ولأنّ المشـروع اليساريّ لا يمتلـك مشروعًا فكريًّا مؤسّسًا، فقد صار كلُّ مَن يريد أن يقول عن نفسه إنه يساريّ يعامَل كذلك ولو تناقضتْ أطروحتُـه مع مبادئ اليسـار الأساسيّة. هكذا صرنـا نرى يساريين يطالبـون بعـزل اللاجئيـن السورييـن فـي الأردن، [1] وبمنعهم من النشـاط السياسيّ، وبـأن تتدخّل الدولة (أي النظـام الأردنيّ) من أجل ضبط ذلك بالقوة.

فشـل التنظيمـات اليساريّـة فـي إشعـال الانتفاضـات والمساهمة في تحوّلاتها

لـم تكـن للتنظيمـات اليساريّـة مساهمـة رئيسـة فـي الانتفاضات العربيّـة، بل العكس: فعبر سنوات مـن العمل «الشرعيّ» ساهمتْ في خـداع الناس بإمكانيّة «التغييـر من الداخل،» وفـي إسباغ هالةٍ من الشرعيّـة والديمقراطيّة الكاذبـة على ممارسـات الأنظمة القمعيّة والتفتيتيّة والفاسدة.

جاءت الانتفاضات عفويّة، وتصاعـدتْ بشكل تضخميّ، وبادرتْ بها شريحـةٌ لم تكن على بال أحـد (شباب الطبقـة الوسطى) ولطالما اتُّهمـت بـأنْ لا أمـل يُرجـى منها. هكـذا أحسّ «اليسـار» بالعجز، واكتشف خواءه المعرفيّ والسياسيّ والإستراتيجيّ، واصطدم بضعفه التنظيمـيّ وانعدام امتداده الجماهيريّ وعدم قدرته على المساهمة فـي صناعة الواقع الجديد. فما العمل؟ تحوّل إلى اتهام الانتفاضات العربيّـة بالعمالة، وحوّلها إلى جـزءٍ من مؤامرة كونيّة، وبات يناضل مـن أجل بقاء النظام الرسميّ العربـيّ و«دولته» القطُرية! والجيوش التـي كانت توصف بأنها لحماية حـدود «إسرائيل» ولحماية الأنظمة العربيّـة صـارت، وبضربـة تحوّليّة يساريّـة، الضامـن الأول للوطن وتماسكـه؛ وصـارت دول «سايكـس ــ بيكو» وأنظمتهـا العميلة دولاً ينبغـي الدفاعُ عنها فـي وجه الفوضى؛ بل وصل الأمـرُ بأحدهم إلى إنكار التاريخ في ما يتعلّق بالنظام السوريّ، فأضحى نظامًا ملائكيًّا لـم يساعـد على ارتـكاب مجزرة تل الزعتـر، ولم يذهـب إلى حفر الباطن لغزو العـراق تحت قيادة الولايات المتحدة، ولم يتحالف مع حلفـاء «إسرائيـل» في لبنان أثناء الحرب الأهليّـة، ولم يدخل لبنان بمباركة أمريكيّة/إسرائيليّة، ولم يذهب إلى مؤتمر مدريد «للسلام» مع «إسرائيل»، ولم يكن قابَ قوسين أو أدنى من توقيع معاهدة سلام مـع «إسرائيـل» عام ٢٠٠٨، بل هـو يعمل ليلًا نهارًا مـن أجل تحرير الجولان!

يقابـل هـذا الوجه مـن «اليسار» وجهٌ آخـر من «اليساريين» الذين تحالفـوا مـع الولايـات المتحـدة والقـوى الإمبرياليّـة، النقيضِ الموضوعـيِّ والكامل لليسار، في سياق عملية «التحوّل الديمقراطيّ» قبـل الانتفاضـات العربيّة وبعدهـا. وقد كان السبّاق فـي هذا الأمر الحـزب الشيوعـيّ العراقـيّ، الذي شـارك في مجلس بريمر الذي نصّبـه الاحتلالُ الأميركيُّ في العراق، واستمرّت شراكته في النظام السياسـيّ الطائفـيّ العميـل للاحتلال بعدهـا. ثم لحـق بنموذجه آخـرون بعد عقـدٍ من الزمـن، خصوصًا في ليبيـا وسورية، دافعين تناقضَهم إلى الاكتمال عبر العمل مع الأنظمة التي طالما شخّصوها بأنها «رجعيّـة» و«عميلة،» ومع المجموعات الدينيّـة والتكفيريّة التي تتناقض فكريًّـا وسياسيًّا مـع اليسار... مـع عدم اغفالنـا أنّ هذا التحالف يجـد جذوره الأوليّة في تحالفات يساريّـة سياسيّة سبقتها مع التيّار الإسلاميّ «المعتدل» مثل الإخوان المسلمين.

الكذب وانعدام المصداقيّة والتلفيق

في المسألـة السوريّة تجلّى كذبُ «اليسار» وتلفيقُه وتدليسُه، واتّضح انعدامُ المشروع لديه، وبانت ميكانيكيّتُه البائسة: «إنْ كانت الولاياتُ المتحدة تريد إزاحةَ بشّار الأسد، فعلينا أن نسانده بغضّ النظر عمّا يمثّلـه. إنها المؤامرة الإمبرياليّة». جميل! لكنْ، هل كان ينبغي علينا مسانـدةُ حسني مبارك حين خرج أوباما مطالبًا إيّاه بالتنحّي؟! هذا هو المنطـق الميكانيكـيّ الردّ-فعلـيّ (= الرجعـيّ) لـ«يسار»! وفي الجانـب الآخر، ثمة «يسار» لا يقلّ تدليسًا: فهو، إذ يعجز عن تحقيق مشروعه «التقدميّ العلمانيّ،» لا يرى ضيرًا من «التعاون» مع الأنظمة الرجعيّة العربيّـة (كقطر والسعوديّة) أو بممثّليهـا، أو «التعاون» مع حلـف الناتو والقوى الإمبرياليّة الدوليّة (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ)، أعداءِ اليسار الأساسيين.

خاتمة: هل هذا «يسار»؟

ليس هذا يسارًا. هذا خواء معرفيّ لا يستطيع أن ينتج خطابًا سياسيًّا منسجمًا مع نفسه، ومع المنظومة التي يدّعي الانتماءَ إليها. ما يوجد علـى الأرض هو تنظيمـاتٌ «يساريّة» وأفـراد «يساريون» يشبهون في تركيبتهم الأنظمةَ العربيّةَ: مداهنون ومداورون ويجيدون لعبَ السبع ورقات والمنـاورة والتآمر. أمناء عامّون مدى الحياة يأتون بأبنائهم أو زوجاتهـم ليَرِثـوا الحِزبَ. قامعـون للتيّارات النقديّـة وللتجديد. يتجنّبون الفكر والمعرفة والفلسفةَ والقراءة. يتنصّلون من البرنامج الاجتماعـيّ. يستعينون بنقائضهـم ويشرعنونها: النظـام الرسميّ العربيّ و«الدولة» القطُريّة من جهـة، والرجعيّة العربيّة والإمبرياليّة من جهة أخرى.

الفشـل هو النتيجة المنطقية لـ «مشروع» يقوم على أسس كهذه. هذا ليـس يسارًا. هذه مجموعة من الانفصامـات والعُقد. **اليسار عندنا لم يولدْ بعد.** وهذا مربطُ الأمل.

عمّان

هشام البستاني

قاصّ وكاتب من الأردن. له: عن الحب والموت (٢٠٠٨)، الفوضى الرتيبة للوجود (٢٠١٠)، وأرى المعنى... (بيروت: دار الآداب، ٢٠١٢). والصورتان ص ٦٦ لحميد موسى وپول بريمر.

(١) موفق محادين، «اللاجئون السوريون في الأردن،» **العرب اليوم**، ٢٠١٢/٦/١٩.

انهيارُ الدولة الشموليّة

□ ناظم عودة

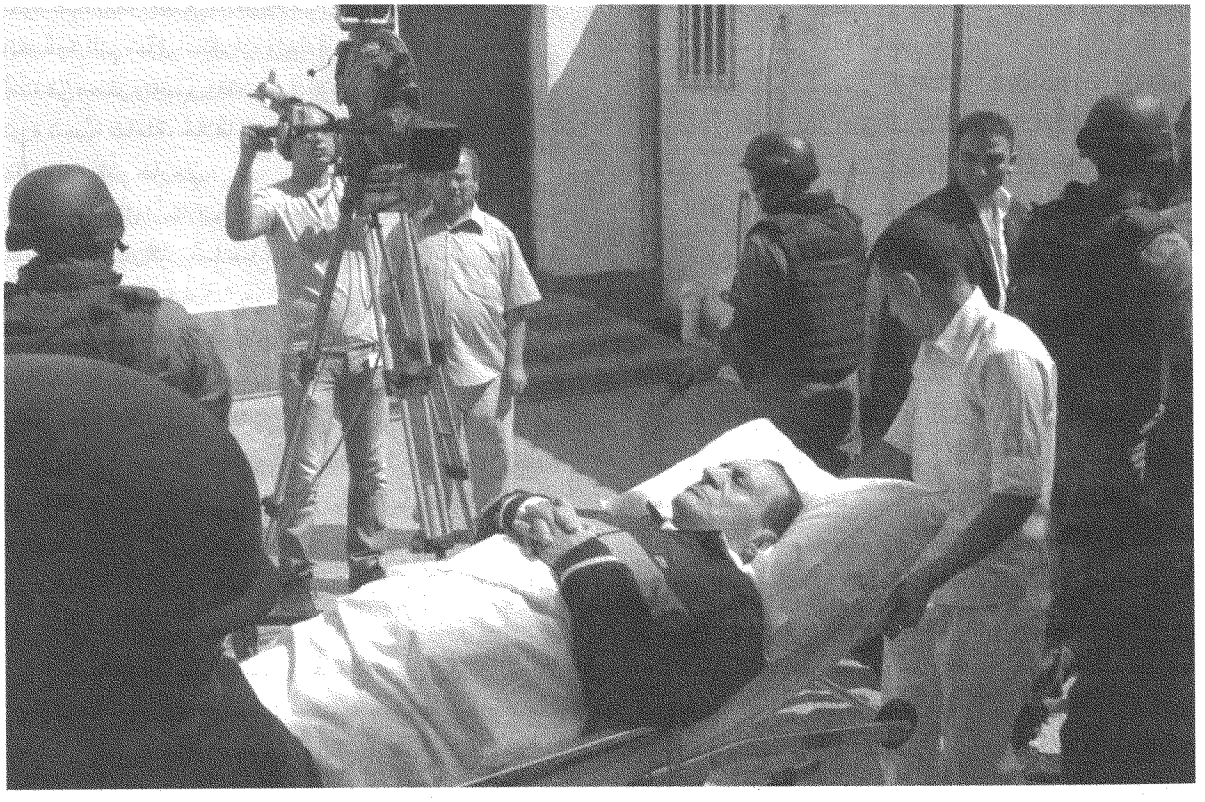

أفـرز فكرُ النهضـة العربيّة فـي القرن التاسـع عشر نمطين رئيسيّن لبناء الدولة:

– النمـط العلمانيّ، ونـادت به التيّـاراتُ الليبراليّة واليساريّة والقوميّـة. ومن بين هذه التيّارات وصل القوميّون وحدهم إلى السلطة، فكوّنـوا مجموعةً من الأسـس والتشريعات القانونيّة المستعـارة ـ بشكلٍ متعارضٍ ـ من الفكر الاشتراكيّ والتراث الإسلامـيّ والفكر القومـيّ الأوروبيّ الحديـث لتأسيس نظام الدولـة العربيّة الحديثـة. ولم يستطع القوميّـون الوصولَ إلى الحكـم بشكلٍ ديمقراطـيّ، وإنّما عن طريق التعـاون مع عددٍ من العسكريّين الانقلابيّين الذيـن كرّسوا نزعَتهم العسكريّةَ والشموليّـةَ في الحكم. أما الليبراليّون واليساريّون فقد قرّبتْ بعضًا منهم الدولـةُ ذاتُ الواجهةِ القوميّـة والنظام الشموليّ للمساهمـة فـي إدارة بعض الوظائـف غيـر الحسّاسـة، من دون أنْ يكـون لهـم دورٌ مؤثّرٌ في صياغة القـرارات الحسّاسة والتشريعـات القانونيّـة، كمـا فـي مصـر والعـراق وسوريـا والجزائر.

– النمط الإسلاميّ، ويتكوّن مـن التيّارات السلفيّة والأصوليّة والوسطيّـة. وقد خاض السلفيّـون والأصوليّون صراعًا ضاريًا مـع السلطة، التي لم تقـرّبْ إليها سوى التيّـار الوسطيّ الذي يتكوّن من المؤسّسات الدينيّة المرتبطة بها، كدُور الإفتاء التي انحصـر عملُها في جوانب دينيّـة مدنيّة وفي إضفاء الشرعيّة على السلطة عبر نظريّة «الحاكم المستبدّ.»

في فلسطين وصل الإسلاميّون إلى الحكم بعد المفاوضات الفلسطينيّة ــ الإسرائيليّة التي رعتها الولاياتُ المتّحدة، وكان من شروطها إجراءُ انتخاباتٍ تمنح المفاوضَ الفلسطينيَّ الشرعيّةَ الدستوريّة. لكنّ بعد وصول «حماس» إلى السلطة، فرضتْ إسرائيلُ وأمريكا حصارًا على الحكومة الفلسطينيّة، فانهارت، وأقدمتْ «حماس» على تكوين دولةٍ انفصاليّةٍ في غزّة، فزادت عزلتُها، وتعرّضتْ للهجمات الإسرائيليّة المتكرّرة، وتحوّلتْ إلى دويلةٍ غارقةٍ في مشكلاتٍ تحُول دون إنجاز برامجها.

في العراق وصل الإسلاميّون إلى الحكم بعد الاحتلال الأمريكيّ. ولكنّ بعد اندلاع حرب ذات طابع مذهبيّ بين الشيعة والسنّة، تكوّنتْ «ديمقراطيّةٌ طائفيّةٌ» مازال العراقُ يعاني آثارَها المدمّرة التي تعوّق استقرارَه وإعادةَ بنائه.

أما في مصر وتونس، فقد وصل الإسلاميون إلى الحكم بعد ثورة شعبيّة شاملة، خلافًا للعراق وغزّة حيث كان وصولهم ردّةَ فعلٍ على مؤثّرٍ خارجيّ.

خلاصة القول إنّ تاريخ الدولة العربيّة الحديثة منذ بدايات الاستقلال كان تاريخًا صاغه النمطُ «العلمانيُّ،» متمثّلاً في القوميّين وبمشاركةٍ جزئيّةٍ من الليبراليين. وطوال هذا التاريخ لم يتمكّن الطرفان من بناء دولةٍ ذات مؤسّساتٍ مدنيّة، أو تأسيس حياة سياسيّة تعدّديّة، أو تحقيق برامج تنمويّة. ولم يتحرّرا من آليّة المجتمع الاستهلاكيّ ببناء الصناعات المحلّيّة وتطويرها. ولم يحرّرا الاقتصادَ والتجارة من سيطرة الدولة أو رجال الأعمال الذين صنعتهم السلطةُ اعتمادًا على القرابة أو الولاء السياسيّ. وظلّ التعليمُ يدور في حلقةٍ مفرغةٍ من استهلاك النظريّات والعلوم القديمة، من دون تطبيق سياسةٍ تجعله في خدمة الصناعة وبالعكس. ولم يسعَ النظامُ المصرفيّ إلى دعم الاستثمارات المحليّة التابعة لأصحاب رؤوس الأموال المحدودة. وظلّت المؤسّسة العسكريّة مرتبطةً بنظام الحكم من دون تطوير قدراتها بما يضمن تفوّقَها الاستراتيجيّ مقارنةً بإسرائيل وغيرها من البلدان الإقليميّة. وعلى الرغم من المرجعيّة العلمانيّة للنظام السياسيّ، فإنه فشل في تطوير المجتمع بما يؤهّله لتكوين وعيٍ قادرٍ على الفصل بين الدين والدولة. وقد عُرفتْ هذه الفترة بكونها أسوأ فترةٍ من الحكم القائم على الاستبداد والقمع.

❖❖❖

سياسيًّا، طرح الفكرُ الناصريُّ، وكذلك البعثيّ، فكرةَ «التجانس،» التي قامت على تصوّرٍ عِرقيٍّ يهمّش القوميّات الأخرى التي تَشْغل نسبةً عاليةً من التكوين السكانيّ في العالم العربيّ، وتمثّلتْ في مفهوم «الوحدة» وفي شعار البعث: «أمّةٌ عربيّةٌ واحدة.» ولأنّ الحركة القوميّة أرادت أن تطوّر فكرةَ التجانس استنادًا إلى تصوّراتٍ رومانسيّةٍ تستوعب السيكولوجيّة الحلميّةَ للقوميّة العربيّة بعد نكبة فلسطين، فإنّ النتائج التي بُنيتْ على أنّ القوميّة العربيّة تجانسٌ عرقيٌّ وثقافيٌّ ولغويٌّ ودينيّ قد انطوت على زيادة تفتيت المجتمعات العربيّة، وجعلت القوميّاتِ غيرَ العربيّةِ (كأكراد العراق) تطالب بالانفصال عن الدولة خوفًا من تذويب هويّاتها. وعبر أكثر من ستّة عقود، وجد الفكرُ القوميُّ نفسَه أمام مفهوم أكثر دلالةً على التجانس العِرقيّ من التجانس السياسيّ المفترض، لكنّه يتوجّب التعاملُ معه وكأنّه المخلّصُ الجديد: إنه مفهوم «الوحدة.» كان هذا المفهوم مستلًّا من أدبيّات الاتجاه القوميّ، الذي سعى كثيرًا وراء تحقيق الوحدة باعتبارها المفتاحَ السحريّ لتحرير فلسطين. ولأجل تحقيق هذا الهدف، أنتج الفكرُ القوميُّ أربعَ حقائق، قضت على ذلك الحلم:

- دعْم النظام الشموليّ ذي الشعارات الوحدويّة. لقد نظّر القوميّون كثيرًا لذلك، لا استنادًا إلى ما يقتضيه مفهومُ الوحدة من شروطٍ موضوعيّة، وإنما استنادًا إلى ما يقتضيه ذلك النظامُ، ومن ثمّ الدخول في لعبة صراعاته، على نحو ما فعل كثير من القوميّين العرب بعد غزو صدّام للكويت.
- الربط بين الوحدة من جهة، والحريّة والاشتراكيّة من جهة أخرى، ربطًا يخلو من فهم شروط تحقّق المفهومين الأخيرين، والأساسِ الفلسفيّ الذي قاما عليه.
- إضاعة الربط بين الوحدة والتحرير: فهل الوحدة هي من أجل التحرير، أم العكس؟ ولأنّ البلدان العربيّة مجتمعاتٌ مختلفةٌ في الوعي والقدرات والإرادة السياسيّة، فقد أخفق العربُ في تحقيقهما معًا.
- تجاوز الواقع العربيّ المليء بالتناقضات والصراعات. وبدلاً من أن يكون مفهومُ الوحدة محفّزًا على التقارب، كان موضوعَ خلافٍ جوهريّ، على نحو ما جرى للعلاقات بين مصر وسوريا بعد تجربة الوحدة الفاشلة.

لقد انشغل الفكرُ العربيُّ السياسيّ، طوال عقود، بقضايا عديدة، كان إحداها مفهوم «الثورة،» لكنْ بمفهوم النظام الشموليّ. فخلت الكتاباتُ والنقاشات من تداول «الحريّة» باعتبارها حقًّا من حقوق الإنسان، لا بمفهوم بعض السياسات والإيديولوجيّات على النحو الذي نظّر له القوميّون، رابطين بينها وبين الوحدة والاشتراكيّة. وفي ظلّ الصراع الإيديولوجيّ بين الشيوعيّين من جهة، والإسلاميين والقوميّين من جهةٍ أخرى، وقع هذا المفهومُ ضحيّةَ التشويه بسبب شحنه بمضامينَ غريبة عليه.

❖❖❖

إنّ الفكر العربيّ، الذي انشغل طوال العقود الأربعة الماضية بالحداثة والوجوديّة والفرويديّة والماركسيّة والبنيويّة وسواها من مفاهيم، وجد نفسَه على أعتاب الألفيّة الثالثة يخوض

على الرغم من فشل العلمانيّين في الوصول إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربيّ، فإنهم شاركوا في صوغ شكل الدولة التعدديّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة، وكان لهم دور مميّز في إيضاح المفاهيم الجديدة التي يجب أن تُبنى عليها الدولةُ الديمقراطيّة.

في موضوعاتٍ أكثر ارتباطًا بواقع الإنسان العربيّ وتنأى عن طوباوياتٍ مستعارةٍ من الغرب. فعندما نجحت الثورة التونسيّة، معضِّدةً انتصارَ الثورة المصريّة، أخذ الفكرُ العربيّ، بارتباكٍ واضح، يقلّب في دفاتر المفاهيم التي كان قد أهملها سابقًا. فكانت «الديمقراطيّة» كلمةً عصيّةً على التفكيك في مجتمعٍ يرزح تحت الاستبداد، بدءًا من العائلة والمدرسة حتى رأسِ النظام السياسيّ. ولم يختلفْ عن ذلك كثيرًا وضعُ كلمة «الحريّة،» التي لم يذقْ طعمَها المجتمعُ العربيُّ طوال قرون. والكلمتان، كما يعتقد الإسلاميّون، تتعارضان مع مبادئ أساسيّة في الدين الإسلاميّ، ولذلك وقفوا منهما موقفًا معارضًا وتكفيريًّا؛ لكنهم انخرطوا، في النهاية، في العمليّة الديمقراطيّة بتشكيل أحزابهم (الإخوان في مصر، وحركة النهضة في تونس، وحزب الدعوة في العراق،...)، وأصبح خطابُهم يكرّر الحديث عن مبدإ الحريّة حقًّا من حقوق الإنسان. ويمكن القول إنّ الفكر العربيّ أصبح الآن، على أقلّ تقديرٍ في البلدان التي أزاحتْ عن كاهلها كابوسَ الاستبداد، يتحرّك خارج الأنساق التقليديّة للثقافة العربيّة، وأخذ يُعنى بقضايا ذات علاقةٍ بمطالب الناس وحقوقهم وتطلّعاتهم، واتجه إلى الربط بين الأوضاع الاقتصاديّة والحالة السياسيّة مستفيدًا من معطيات التطوّر التكنولوجيّ لوسائل الإعلام. لم يعد الاستعمارُ والمؤامراتُ والغزو الثقافيُّ تشغل بالَه، وإنما ثمة تحدّياتٌ جديدة أمامه كالعلاقةِ بين الدين والدولة، وبناءِ الدولةِ المدنيّة التي تكفل لجميع الإثنيات حقوقها وتمايزاتها الثقافيّة، وتحدّي الديمقراطية وكيفيّة إضفاءِ الشرعيّة عليها عن طريق انخراطِ جميع التيّارات في قيادة الدولة وبناء المؤسّسات وسنّ التشريعات.

❖❖❖

على أنّ العنف الأصوليّ، الذي سارع إلى تشويه التغييرات السياسيّة الجديدة، هو ما يعوّق مساهمةَ الفكر العربيّ الفعّالة في تأسيس دولةٍ مدنيّةٍ تساعد على بناءِ مجتمعٍ مدنيّ. كما أنّ الخطابَ الإسلاميّ سيواجه الفكر العربيّ بوجهيه الليبراليّ والعلمانيّ في فلسفتهما الجديدةِ المستندةِ إلى تنويع مصادر التشريع والإدارة. وسيسعى الإسلاميون إلى الهيمنة على المجتمع كمؤسّسةٍ كبرى وكمصدر للقوّة؛ وهو ما سيتجلّى في بناء المؤسّسات الداعمة، كدُور النشر والإعلام والمراكز الثقافيّة.

وهكذا فإنّ منظومة المفاهيم التي استعيرت من الغرب في مرحلةٍ غايةٍ في التعقيد والحساسيّة، وهي المرحلةُ الاستعماريّة، تقف الآن على مفترق طرقٍ في ظلّ واقع عربيّ جديد أخذ يتفاعل مع هذه المفاهيم بوصفها مفاهيمَ ذات مضمونٍ تاريخيٍّ، وراح يضع جميعَ الأشياء موضعَ المساءلة.

وعلى الرغم من فشل العلمانيّين في الوصول إلى الحكم في بعض بلدان الربيع العربيّ، فإنهم شاركوا في صوغ شكل الدولة التعدديّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة، وكان لهم دور مميّز في إيضاح المفاهيم الجديدة التي يجب أن تُبنى عليها الدولةُ الديمقراطيّة، وكانوا جزءًا من التركيبة السياسيّة الجديدة. ولئن كانت الشعاراتُ المرفوعة في هذه المرحلة شعاراتٍ إسلاميّة، فإنّ الإعلام الحرّ والكتل الليبراليّة في البرلمانات المنتخبة ومؤسّسات المجتمع المدنيّ كفيلةٌ بكشف زيف الكثير منها. وعليه، فإنّ المرحلة القادمة هي مرحلة العلمانيين الديمقراطيين الذين يراهنون على إقامة المجتمع المدنيّ بجميع مؤسّساته المستقلّة البعيدة عن الشعارات الدينيّة. وبخلاف التيّارات الإسلاميّة التي تريد أنَ تفرض تجربة «مثاليّة» على المجتمع العربيّ، فإنّ العلمانيين الديمقراطيين ينطلقون من قراءة واقعٍ مليءٍ بالتناقضات والمشكلات. فالثورات العربيّة كانت نتيجةً لظروف اقتصاديّة سيّئة انعكستْ على التعليم والصحّة والخدمات العامّة والمستوى المعيشيّ؛ ومن هنا فإنّ أحد أهداف هذه الثورات هو تحسين المستوى الاقتصاديّ، وهو ما يتطلّب قراءة واقعيّة تستند إلى مقدّمات علميّة.

ناظم عودة
كاتب وأكاديمي عراقيّ. دكتوراه في الفكر النظريّ الحديث.

ثوراتٌ تبحث عن تعبيراتها السياسيّة

□ راتب شعبو

يمكن التمييزُ بين نوعين، مستقلّين نسبيًّا، من الأزمات التي يعيشها أيُّ تيارٍ فكريّ سياسيّ. الأولى هي أزمةُ الفكر السياسيّ من حيث قدرتُه على فهم واقعه، وانسجامه معه، وامتلاكه آفاقًا سياسيّةً مفتوحة. والثانية هي أزمةُ هذا الفكر في الانتشار والتحوّلِ إلى قوّةٍ في المجتمع.

في ظنّي أنّ الأزمة الأولى قاسمٌ مشتركٌ لكلّ التيّارات الفكريّة السياسيّة العربيّة المعاصرة. ذلك لأنّ نشوء هذه التيّارات وتطوّرها لم يكونا وفق آليّةٍ طبيعيّةٍ من العلاقة بين الوعي العربيّ والواقع العربيّ، بل كان ثمّة دائمًا وسيطٌ يقبع بينهما، هو الثقافة الغربيّة. ولا تكمن مشكلةُ هذا الوسيط في أنه قاصرٌ خارج بيئته، بل في احتلاله موقعًا مسيطرًا في سياق هذه العلاقة؛ وبذلك يصبحُ له مفعولٌ مشوّهٌ ومضادّ للمعرفة. والواقع أنّ الوعي العربيّ الحديث الذي تغذّى على ثقافةٍ غربيّة لم يبلغ من القوّة حدَّ امتلاكه الاستقلالَ الفكريَّ عنها، بل ظلَّ تابعًا لها في عمليّة فهمه لواقعه. كذا كان الفكرُ الاشتراكيّ، والفكر القوميّ، والليبراليّ، والديموقراطيّ.

ولعلّي أعيدُ أساسَ مشكلة اضطراب علاقة الوعي السياسيّ العربيّ بالواقع العربيّ إلى مرحلة الاستقلال. ففي حين جاء الفكر القوميّ في الغرب تلبيةً لمتطلّباتٍ اقتصاديّةٍ تستدعي توحيدَ السوق القوميّة والتوسّعَ الخارجيّ، جاء الفكرُ القوميّ

يزيد في ضعف الديموقراطيين العلمانيين انصياعُهُم إلى التيّار الإسلاميّ الغالب، وفقدانهم تمايزهم عنهم، وانضواؤهم تحت جناحهم بدعوى البراغماتية والحنكة السياسيّة.

العربيّ، المتأثّرُ بالفكر القوميّ الأوروبيّ، تحرّريًا، أيْ ضدَّ استعمارٍ عمل على ضربِ آليّات قيام السوق القوميّة في البلدان المستعمَرة. وهذا ما أفقد الفكرَ القوميَّ العربيّ أساسَه الواقعيّ الذي كان في الغرب الآليّةَ التي غذّت الفكرَ القوميَّ وتغذّت عليه ـ وأقصد بالأساس الواقعيّ: وجودَ آليّةِ إنتاجٍ توسعيّةٍ تتطلّب أوسعَ سوقٍ ممكنةٍ وأوفرَ مواردَ أوليّةٍ لسيرورة عملها. لهذا رأينا أنّ الأحزاب القوميّة العربيّة انتهت إلى تعزيز سلطاتٍ قُطْريّةٍ مستبدّةٍ ومتناحرة من دون أن توجد في الواقع العربيّ آليّاتٌ اقتصاديّةٌ قادرةٌ على كنس سياساتها التناحريّة الضيّقة كما كنس التطوّرُ الاقتصاديُّ البورجوازيّ في أوروبا التفتّتَ الإقطاعيّ وتعبيراته السياسيّة والثقافيّة.

بكلام آخر، فإنّ الفارق أساسيّ بين نضالٍ قوميّ تحرّريّ ضدّ الاستعمار، ونضالٍ قوميّ توحيديّ يشكّلُ تعبيرًا عن حركةٍ اقتصاديّةٍ عميقةٍ في المجتمع تدفع باتجاهِ بناء الدولة القوميّة. فالأول، خلافًا للثاني، ليس توحيديًّا بالضرورة، ولا ديمقراطيًّا إلّا من حيث حقُّ الأمم في تقرير مصيرها؛ فقد استكان الثائرون ضدّ المستعمِر لسلطاتٍ «وطنيّةٍ» لا تقلُّ نهبًا وإذلالاً لشعوبها عن المستعمِر نفسِه. كما أنّ النضال التحرّريّ من الاستعمار قابلٌ لأن يرتدي لباسًا غير قوميّ: دينيًّا كحال حركة حماس وحزب الله اليوم، أو أمميًّا كحال فيتنام وكوريا وكوبا بالأمس.

أمّا الفكر الماركسيّ فغزا الوطنَ العربيَّ، في سياق غزوه العالمَ، كتعبيرٍ فكريٍّ سياسيٍّ عن الصراع ضدَّ شرور الرأسماليّة، من إفقارٍ واستعمارٍ وحروب. وكحال كلّ النظريّات الكبرى حين تُجَرُّ إلى حقل الصراعات السياسيّة، اختُزلت الماركسيّةُ إلى الاشتراكيّة، واختُزلتْ هذه إلى إجراءاتٍ قسريّةٍ على المجتمع من جانب سلطةٍ «ثوريّةٍ طليعيّة» تتوهّم أنّها تدرك من مصالح الشعب ما لا يدركه. مشكلةُ الفكر الماركسيّ العربيّ كانت مزدوجة: أ) في المذهب اللينينيّ الذي جعل من الشيوعيّة فكرًا تبشيريًّا بجنّةٍ وشيكةٍ على الأرض لا تختلف كثيرًا عن الجنّة السماويّة الموعودة من حيث غموضُ صورتها وغموض أفقها الزمنيّ. ب) وفي غربته عن الواقع العربيّ، من دونِ تأصيلٍ أو ابتكار. لذلك عانت الأحزابُ الماركسيّة العربيّة الأزمتين الآنفتي الذكر: الفكريّة (غربة فكرها عن واقعها) والسياسيّة (عجزها عن التحوّل إلى أحزابٍ جماهيريّة). ومن المفارقات أنّه حين تراجع التيّارُ السياسيّ الماركسيّ في الوطن العربيّ والعالم، ظهر مفكّرٌ عميقٌ وأصيلٌ، اسمُه مهدي عامل، كسر غربةَ الفكر الماركسيّ العربيّ عن واقعه، فكانت مساهمتُه توهّجًا أخيرًا للماركسيّة العربيّة قبل الانطفاء؛ وهذا يفسّر المفارقةَ بين جديّةِ مساهمته وضعفِ تأثيره بعد استشهاده.

لم تَبْرز الديموقراطيّة العلمانيّة قوّةً سياسيّةً إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في سياق مراجعةِ اليساريين والشيوعيّين لفكرهم إثرَ انهيار التجربة السوفياتيّة وملحقاتها. قبل ذلك لم تكن مطالبةُ الشيوعيّين بالديموقراطيّة أكثرَ من مناورةٍ سياسيّةٍ لجعلِ الأنظمة القائمة تخلعُ عنها الدرعَ (الحكمَ الأمنيّ) لكي تتمكّنَ الأحزابُ الشيوعيّةُ من توجيه الطعنة القاتلة إليها، وفقَ توصيفٍ معروفٍ للينين. وبنظرةٍ راجعةٍ نقول: إنّ الفكرة الشيوعيّة سعت إلى إحلال استبدادٍ ثوريّ اشتراكيّ محلَّ استبدادٍ متخلّف؛ أيْ لم تكن الديموقراطيّةُ عنصرًا عضويًّا في جهاز المفاهيم الشيوعيّ، بل أداة لغايةٍ تستبعد الديموقراطيّةَ وتحتقرها. وذلك يشبه اليومَ التهمةَ التي غالبًا ما توجَّه إلى التيّارات الإسلاميّة بأنّها تتوسّل الديموقراطيّة للوصول إلى حكمٍ لا محلَّ فيه للديموقراطيّة.

لقد كان التيّار الديموقراطيّ العلمانيّ الغائبَ الأكبر عن المجتمعات العربيّة، التي كان داؤها العميقُ هو الاستبداد وتحويل الدولة إلى ملكيّةٍ خاصّةٍ للسلطة. وكان الصراع السياسيّ طوال فترة الحرب الباردة يدور بين قوى متشابهةٍ من حيث احتقارُها للديموقراطيّة واستخدامُها إيّاها لاستلام السلطة وإقصاء القوى الأخرى. ينطبق هذا على التيّار القوميّ والشيوعيّ والإسلاميّ الخ. وعليه، تبدو العودةُ الملحّةُ اليوم

إلى فكرة الديموقراطيّة إعلانَ يأسٍ من المشاريع الكبرى، والانسجامِ مع قوانين العولمة الظالمة. لا إخالُ أنّ تيارًا سياسيًّا في العالم العربيّ يمتلك اليومَ من الجرأةِ ما يجعله يعتبر نفسه مخلِّصًا. لذا، فإنّ الإخفاقَ السياسيّ العامّ يشكّل أرضيّةً لقبول الأطراف الداخليّة فكرةَ الديموقراطيّة بمعناها الواسع (كتبادلٍ للسلطة واحتكامٍ إلى صندوق الاقتراع).

وإذا كانت الديموقراطيّة الشكليّة (تداول سلطة وصناديق اقتراع) ممكنةً في بلداننا، فإنّ الديموقراطيّة العلمانيّة بعيدة المنال وتحتاج مجهودًا ثقافيًّا وسياسيًّا ثابتًا. ذلك لأنّ الكتل البشريّة المتمايزة عضويًّا (أعراق، مذاهب، ديانات..) تَغْلب في مجتمعاتنا على الفرد الحرّ. وعلى ذلك فإنّ علاقة الفرد بالسلطة السياسيّة عندنا تمرّ عبر وسيطٍ غالبٍ، هو الكتلة الدينيّة أو المذهبيّة أو العرقيّة التي يولد فيها. والتعبير السياسيّ الصريح عن هذا الواقع هو الديموقراطيّة التوافقيّة، التي تعني نسفَ حريّة الفرد، أيْ نسفَ مفهوم المواطن. وإذا كان التنوّع في المجتمع يحدّ من الميل الاستبداديّ الدينيّ، فإنه يعوّق، في الوقت نفسه، الوصول إلى ديموقراطيّة علمانيّة فعليّة.

هذه حالنا في سورية. وهذا ما يجعل من الديموقراطيين العلمانيين قوةً ضعيفةً سياسيًّا رغم تفوّق فكرهم السياسيّ وتماسكه. ويزيد في ضعفهم هذا عاملان:

- غلبة اللون الإسلاميّ على الثورات العربيّة كغلاف سياسيّ، وأكاد أقول رمزيّ، في وجه أنظمة استبداديّة تغلف نفسَها بفكر قوميّ وليبراليّ وعلمانيّ.
- انصياع الديموقراطيين العلمانيين إلى التيّار الإسلاميّ الغالب، وفقدانهم تمايزهم عنهم، وانضواؤهم تحت جناحهم بدعوى البراغماتية والحنكة السياسيّة.

السؤال الآن هو: ما سرُّ الغلبة الإسلاميّة على حركة التغيير العربيّة الراهنة؟

تتميّز التيّارات الإسلاميّة بأنّها ابنةُ بيئتها، وهذا يلغي الغربةَ بين فكرها وجمهورِها. وهي لهذا ذاتُ قدرةٍ على الانتشار والحشد، خلافًا للتيّارات الأخرى. لكنّ أزمةَ الإسلاميّين تكمن في عجز أدواتهم الفكريّة عن مجاراةِ المشكلات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي لا تني تتوالدُ وتتحدّى المجتمعات المتخلّفة.

لقد قامت ثوراتُ الربيع العربيّ اليوم ضدَّ أنظمةٍ ذات تلوينٍ قوميّ وعلمانيّ، فمن الطبيعيّ أنْ تبحثَ عن تعبيرٍ سياسيّ مخالف. وقد عثرتْ على التعبير الإسلاميّ القابل لأن يلبّيَ كلَّ الحاجات: فبإمكان الإسلاميّين أن يكونوا اشتراكيّين حين تشتدُّ سوقُ الاشتراكيّة، وديمقراطيّين حين تهبُّ رياحُ الديموقراطيّة، وهكذا. على أنّ الثورات المذكورة ليست ضدَّ الفكر القوميّ والعلمانيّ بصفتهما كذلك، بل بصفتهما الغلافَ السياسيَّ للاستبداد؛ كما أنها ليست مع الفكر الإسلاميّ إلا كسلاحٍ في وجه الاستبداد. وهذا يفسّر لنا التناقض بين المضمون الديموقراطيّ الصريح لهذه الثورات، والتعبيرِ الإسلاميّ اللاديموقراطيّ لها. غير أنّ هذه المفارقة إلى زوالٍ في الواقع؛ ذلك أنّ جمهورَ هذه الثورات سوف يصطدمُ لاحقًا بحدودِ الفكر السياسيّ الإسلاميّ اللاديمقراطي في سياق تأسيس الدولة الديموقراطيّة. ولعلّ اللونَ الإسلاميَّ الغالب على ثورات الربيع العربيّ ساهم في تجنيب دول الخليج رياحَ هذا الربيع حتى الآن.

الخلاصة

القاسم المشترك للتيّارات السياسيّة في العالم العربيّ هو احتقارُها للديموقراطيّة، التي باتت في لبِّ المطالب الشعبيّة العربيّة. وهذا الأمر خلق فراغًا ملأه الإسلاميّون لسببين: الأول هو نفادُ الرصيد السياسيّ للتيّارات القوميّة العلمانيّة لأنّها فشلتْ في مهامّها القوميّة وشكّلتْ غطاءً سياسيًّا للاستبداد؛ والثاني أنّ التيّار الإسلاميَّ مرنٌ ومناورٌ وقابلٌ لأن يلبّي كلّ الحاجات حسب الضرورة. إلا أنّ التناقض بين ديموقراطيّة الثورات العربيّة وبين تمثيلها السياسيّ الإسلاميّ اللاديمقراطيّ سوف ينحلُّ في مسارِ تأسيس الدولة الديموقراطيّة العربيّة: إمّا بأنْ تتكيّفَ الأحزابُ الإسلاميّة مع شروط هذه الدولة، وإما أنْ تُسقط ديمقراطيًّا لصالح تعبيراتٍ سياسيّةٍ ديموقراطيّةٍ جديدة.

دمشق

راتب شعبو
كاتب سوري.

اليسار مدافعًا عن دولته

□ إيّاد العبدالله

شاركتْ قوى يساريّة تونسيّة ومصريّة في ثورتيّ تونس ومصر. فلقد كان لحزب العمّال الشيوعيّ، والاتحادِ التونسيّ للشغل، بالإضافة إلى شخصيّاتٍ يساريّة، حضورٌ لافتٌ في ثورة تونس. وكذلك كان الأمرُ بالنسبة إلى الحزب الشيوعيّ المصريّ الذي أيّد إضرابَ ٢٥ كانون الثاني ودعا إليه، وشارك مع قوًى وشخصيّاتٍ يساريّةٍ أخرى في التظاهرات في ساحات مصر.

هاتان الثورتان ستلقيان تأييدًا واسعًا من قِبَلِ اليسار العربيّ عمومًا:

فالنظامان المصريّ والتونسيّ، بالإضافة إلى كونهما فاسدَيْن، «عميلان» للغرب، والأول بشكل خاصّ حارسٌ لربيبته إسرائيل. لذا، فإنّ سقوطَهما «انتصارٌ لقوى التقدّم» في العالم العربيّ، وهزيمةٌ للغرب والأنظمةِ المتحالفة له.[1]

(١) سيعلّق الرئيسُ السوريّ بشّار الأسد في مقابلةٍ مع **وول ستريت جورنال**، بعد سقوط نظام مبارك، بأنّ احتجاجات تونس ومصر لن تصل إلى سورية لأنّ النظام السوريّ «شديدُ الالتصاق بما يؤمن به الشعبُ السوريّ»، في إشارةٍ إلى الدور «الممانع» لهذا النظام حيال الأطماع الغربيّة والإسرائيليّة.

الخلخلة في مواقف اليسار ستبدأ مع قيام الثورة الليبيّة، ولاسيّما بعد الدور الذي ستؤدّيه دولٌ خليجيّةٌ ودولٌ حلف الناتو في دعم الثوّار الليبيّين ضدّ قوّات القذّافي. لكن ما إنْ بدأت الثورةُ السوريّة حتى تحوّلتْ هذه الخلخلةُ إلى موقفٍ صلبٍ مناوئٍ للثورات العربيّة عمومًا، وللثورةِ السوريّة على وجه الخصوص، فهذه الأخيرة ستتبدّى، وفقَ حوليّاتٍ يساريّةٍ، عبارةً عن فورةٍ سلفيّةٍ، أو نتيجةً لمؤامرةٍ يقودها حلفُ الناتو وقطر والسعوديّةُ على سوريا، البلدِ الممانع للمشاريع الاستعماريّةِ والداعمِ للمقاومة في المنطقة.

هكذا، وما إن مضى شهرٌ وبضعةُ أيّام على قيام الثورة السوريّة حتى خرج علينا الحزبُ الشيوعيّ اللبنانيّ ببيانٍ في ١٩ نيسان ٢٠١١، يتكلّم فيه على ضرورةِ «مواجهة الفتنة الداخليّة التي تسعى إليها الإمبرياليّةُ الأمريكيّة وإسرائيل بالتعاون مع بعض القوى العميلة والمغرقة في رجعيّتها داخل سوريا وخارجها، والتي تريد النيلَ من موقف سوريا الوطنيّ والقوميّ غير الخاضع للإملاءات الأمريكيّةِ ومشاريعها.»[١] وفي بيانٍ آخرَ له في ٧ حزيران ٢٠١١ دعا النظامَ إلى التسريع في الإصلاحات لقطع التدخّلِ الخارجيّ «المستندِ إلى قوًى داخليّةٍ معروفةٍ بارتباطاتها.»[٢] غير أنّ البيان لم يحدّد هذه القوى. والحقّ أنّ الثورة السوريّة كانت حتى صدور البيان الثاني ثورةً سلميّةً، وشعاراتها وطنيّة جامعة، ولم يكن التدخّلُ الخارجيُّ مطروحًا؛ ومع ذلك نرى الحزبَ الشيوعيّ اللبنانيّ يمتح في بياناته من الدلو ذاتِها التي كان إعلامُ النظام السوريّ يمتح منها: مؤامرة، عمالة، رجعيّة، فتنة، استهداف للموقفِ القوميّ الممانع للنظام السوريّ!

في الأردن لم يكن الوضعُ مختلفًا. فلجنةُ تنسيق أحزاب المعارضة الأردنيّة، المكوّنةُ من سبعة أحزاب وحركات يساريّةٍ وإسلاميّة (حشد، والحزب الشيوعيّ، والبعث العربيّ الديمقراطيّ، والبعث العربيّ الاشتراكيّ، والوحدة الشعبيّة، والحركة القوميّة للديمقراطيّة المباشرة، وجبهة العمل الإسلاميّ)، أيّدتْ ثورات تونس ومصر واليمن، ودبّ الخلافُ بينها مع قيام الثورة الليبيّة (إذ رفضت الحركةُ القوميّة توقيعَ بيانٍ مساندٍ للثورة الليبيّة باسم لجنة التنسيق). ولكنْ مع قيام الثورة السوريّة كان الشقاقُ أكثرَ وضوحًا: فقد وقفت الأحزابُ اليساريّةُ علنًا مع النظام السوريّ «الذي يتعرّضُ لمؤامرةٍ صهيونيّةٍ وأمريكيّة،» بينما وقف إسلاميّو اللجنة ضدّه. وتصاعد الخلافُ حول تقييم الوضع السوريّ بين أحزاب اللجنة، فعمدت الأحزابُ اليساريّة إلى تشكيل تحالفٍ خاصٍّ بها، من دون الانسحاب من لجنة التنسيق (التي ستغدو شكليّة).

أما في سوريا فيتوزّع اليسارُ، بحضوره الضعيف، على خطّين: رسميّ متحالف علنًا، ومنذ عقود، مع النظام، ويدافع عن سياساته بشراسة، ويضرب بسيفه؛ وغير رسميّ، ضعيف الحضور والفاعليّة. وثمّة «تجمّعُ اليسار الماركسيّ» (تيم)، الذي انخرطَ في «هيئة التنسيق الوطنيّ» التي ضمّتْ أحزابًا وقوى يساريّةً كرديّةً وعربيّة وليبراليّين. على أنّ «الهيئة» لم تستطع أن تتجذّرَ عند الناس لأنّها لم تكن جذريّةً في تمثيل مطالبهم والدفاعِ عن استمراريّة الثورة وتحقيق مطالبها في التغيير.

أما على صعيد الشخصيّات اليساريّة العربيّة فقد لاقت الثورةُ هجومًا من بعضهم، راح يستعير مفرداته من قاموسِ التخوينَ والعمالة، لها ولرموزها، ويضفي مسحةَ المقاومة والممانعة على النظام. وربّما يخطرُ في إلبال هنا الشاعرُ العراقيّ سعدي يوسف أكثر من غيره.

ثمة أمثلة عديدة لأحزاب وشخصيّات يساريّة تدور في فلك المواقف المذكورة أعلاه. إلا أننا سنختم هذا القسم من المقال بموقفٍ مغاير صدر عن اليسار المصريّ. فتحت شعار «تضامنًا مع الشعب السوريّ،» صدر بيان وقّعتْ عليه مجموعةٌ من الأحزاب والحركات اليساريّة المصريّة، أبرزُها الحزبُ الشيوعيّ المصريّ، والحزبُ الاشتراكيّ المصريّ، وحزبُ التجمّع. وجاء في مقدمته: «انطلاقًا من إيماننا الكامل بحقّ الشعوب العربيّة في إسقاط أنظمتها الديكتاتوريّة الحاكمة سعيًا للحريّة والتقدّم، فإننا نعلن... تضامننا الكامل مع الشعب السوريّ الشقيق في نضاله من أجل انتزاع حريّته من براثن سلطة الأسد الديكتاتوريّ. » ويحمّل البيان الدول العربيّة والعالميّة مسؤوليّة حماية النظام السوريّ، انطلاقًا من مصالحها الاقتصاديّة والإقليميّة.

الإسلاميّون: براغماتيّة لافتة

على عكس اليسار الذي اندفع مشاركًا ومؤيّدًا لحراك الشعوب في بداية «الربيع العربيّ،» كان حضورُ الإسلاميّين هزيلاً وأدّى في بعض الأحيانِ دورًا سلبيًّا. فلقد فاجأت الثوراتُ العربيّةُ الإسلاميّين كما فاجأتْ غيرهم ـ وهو ما ظهر في ارتباكهم في التعامل معها، وإحجامهم عن الانخراط بها، والتصريح بعدم جوازها. تأخّر حزبُ النهضة التونسيّ، وكذلك الأخوانُ المسلمون في مصر، عن الانخراط في الثورة في كلا البلدين. التنظيمُ الوحيدُ الذي كان ينادي بالتغيير هو تنظيمُ القاعدة، الذي نجحتْ ثورتا تونس ومصر السلميّتان في إحراجه وتوجيهِ ضربةٍ إلى إيديولوجيّته الجهاديّة المدجّجة بالعنف أسلوبًا وحيدًا للتغيير.

---

(١) http://www.solidnet.org/lebanon-lebanese-communist-party/1484-lebanese-cp---------ar

(٢) http://www.solidnet.org/lebanon-lebanese-communist-party/1644-lebanese-cp----------ar

أغلب اليسار العربيّ لا يزال أسيرَ تلك الصورة التي تقسمُ العالمَ إلى فسطاطين، محورِ خيرٍ ومحورِ شرّ، معسكرِ اشتراكيّ ومعسكرٍ رأسماليّ؛ وهو أسيرُ تحليلٍ يقول إنّ المعسكر الأخيرَ، بالإضافة إلى أنظمةِ الرجعيّة العربيّة، مسؤولة عمّا آلت إليه أوضاعُ العرب.

السلفيّون، وخصوصًا في مصر، كانوا في أغلبهم ضدّ التحرّك الشعبيّ لإسقاط الأنظمة، مبرّرين موقفَهم بأنّ مثل هذا الأمر لم يَرِد عن الرسول، أو متذرّعين بالمخاوف من الفتنة والفوضى. لكنّ انتصار الثورات هزّت بنيةَ تفكيرهم المتشدّد في رفض كلّ التعبيرات السياسيّة الحديثة (من أحزابٍ وانتخاباتٍ ودستور...)، فانتظموا في أحزاب، وخاضوا الانتخابات، ودخلوا البرلمان والحكومة، وظهروا قوّةً لها وزنها أثناء المنافسة في الانتخابات الرئاسيّة. وفي السعوديّة، عقر دارِ السلفيّة، رحّبَ رجالُ دينٍ سلفيّون بالثورات العربيّة، على الرغم من شعاراتها المنادية بدولةٍ مدنيّةٍ وتعدّديّة. بل جرى إقرارُ دخولِ المرأة إلى مجلس الشورى والمجالسِ البلديّة في السعوديّة.[1] ولم يكن هذا التغييرُ على صعيد الدولة وحدها، بل طاول رجالَ دينٍ سعوديّين أيضًا: فها هو الشيخُ سفر الحوالي، الذي لطالما اعتبرَ الديمقراطيّةَ كفرًا وشركًا، يقول في مؤتمرٍ في تونس: «وحدها الدولُ العربيّة باتت بعيدةً عن رياحِ الديمقراطيّة والحريّة، وتحوّلت الجمهوريّاتُ إلى بلدانٍ وراثيّةٍ تركُ البلادَ والعباد.»[2]

تنظيمُ القاعدة نفسه لم يكن في منأًى عن التأثّر بثورات «الربيع العربيّ.» ففي رسالةٍ أطلق عليها «رسائل الأمل والبشْرِ لأهلنا في مصر،» رفضَ أيمن الظواهري «القيامَ بأيّ أعمال عنفٍ أو تفجيرٍ في مصر، كما رفض استهدافَ المسيحيّين الذين سماهم الشركاء في الوطن.»[3]

اليسار مدافعًا عن دولته

١ ـ ينتمي النظامُ السوريّ، وكذلك نظامُ القذافي وإنْ بدرجةٍ أقلّ، إلى سلالةٍ سلطويّةٍ حاول اليسارُ عقلنتَها والدفاعَ عن شرعيّتها في أزمنةٍ سابقة.

فوفق ترسيمةٍ ماركسيّة، هذه السلالة أنظمةٌ تقدميّةٌ، اشتراكيّةٌ، تأخذ شرعيّتها من قوانين التاريخ الصارمة، ومن الأدوار المنوطة بها. إنّها ليست أنظمةً بروليتاريّة، ولكنّها ليست برجوازيّةً أيضًا. إنّها شكل من الأنظمة فرضتْه «الخصوصيّةُ العربيّة،» ولكنه لا يتعارض مع السير العامّ للتاريخ الكونيّ. هي أنظمةٌ «ديمقراطيّةٌ شعبيّةٌ» يرأسها عسكر (برجوازيّة صغيرة) يدينون بفكرٍ «تقدميّ،» وسيكون عليها «إنجازُ مهامّ الثورة البرجوازيّة،» كالقضاء على التخلّف وإقامةِ بنيةٍ إنتاجيّةٍ تشكّل البنيةَ التحتيّةَ للثورة البروليتاريّة فيما بعد. إنجازُ هذه المهامّ لن يكون ـ بسبب «تقدّميّة» هذه النخب العسكريّة ـ إلّا عبر القضاء على البرجوازيّة ذاتها. إنه إنجازٌ لهذه المهامّ بغير أهلها. واستنادًا إلى «التحليلِ الملموس للواقع العربيّ الملموس» الذي يحيلنا على واقعةِ «تكالب القوى الاستعماريّة على بلادنا،» فإنّه من «المحتّم» أن تغدوَ هذه الأنظمةُ عروبيّةً وحدويّة. ومن هنا المضمون «التقدميّ» للوحدة العربيّة، أو كما قال إلياس مرقص، من حقيقة أنّ «علم الوحدة هو علمُ الطبقاتِ غير الخائنة.»[4] ارتبط قسمٌ من اليسار عقائديًّا وعاطفيًّا بهذه الأنظمة، على الرغم ممّا سيناله منها.

قسمٌ آخرُ، وهو اليسارُ الذي سيصبح رسميًّا، تحالفَ مع هذه الأنظمة (وفي سوريا سيظهرُ هذا بوضوح)، واحتفظ ببعض الفتات من المكاسب، مقابل طمسِ شخصيته: إنّه يسارٌ انتهازيٌّ وصغير.

قسمٌ ثالثٌ عارض هذه الأنظمةَ، لكنْ على الأرضيّة التي تقفُ عليها تقريبًا، ودفع أثمانًا باهظةً لأجل هذا الموقف. بعضُ

(١) يراجع في هذا الشأن: نوّاف بن عبد الرحمن القديمي، **الإسلاميّون وربيع الثورات** (المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، إبريل ٢٠١٢)

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إلياس مرقص، **الماركسيّة السوفياتيّة والقضايا العربيّة** (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣)، ص ٦٤.

هـذا اليسار الأخير انضـمَّ إلى اليسار المشـكّكِ في الثورات العربيّة والمناهض لها بوصفها مؤامرةً أمريكيّة.

يتضح أنّ النمـوذج الذي تطلبه الشعـوبُ غريبٌ عن النموذج الـذي يروّجه هذا اليسار. وسقوط هـذا النموذج يعني سحبَ الأرض من تحت اليسار المذكور وتركَهُ معلّقًا في الفراغ، آيلاً إلى السقوط في أيّ لحظة.

٢ ـ كان يكفي أن ينتصر اليسارُ لقيم العدالة والحريّة لكي يُعتبر مناصـرًا لحراك الشعوب ضدَّ الأنظمة المستبدّة، من دون أن ينفـي هذا حقّه (بـل واجبه) في ممارسـة دوره النقديّ تجاه بعض الصيغ أو «الانحرافات» التـي تمارسُها جهاتٌ محسوبةٌ علـى هذه الثـورات. إلا أنّ أغلب اليسار العربـيّ لا يزال أسيرَ تلـك الصورة التـي تقسمُ العالمَ إلى فسطاطيـن، محورِ خيرٍ ومحورِ شـرّ، معسكرٍ اشتراكيّ ومعسكـرٍ رأسماليّ؛ وهو أسيرُ تحليلٍ يقول إنّ المعسكر الأخيرَ، بالإضافة إلى أنظمةِ الرجعيّة العربيّـة، مسؤولة عمّا آلت إليـه أوضاعُ العرب، ولطالما كانت حجـرَ عثرةٍ أمـام تقدّمهم. ومن هنا، وأمـام وجودِ تحالفين، يضـمُّ الأولُ منهمـا روسيا والصيـن وإيران وسوريـا، ويضمُّ الثانـي دولَ الناتـو والسعوديّة وقطر، فإنّ «المـكانَ الطبيعيّ» لليسـار سيكـون مع أهـل الحلـف الأوّل. وربّما هذا مـا يفسّر الموقفَ الموحّد لمؤتمر الأحزاب الشيوعيّة العالميّة الذي عُقِدَ فـي بروكسل (١٢ ـ ١٥ أيّـار ٢٠١١) ووقف إلى جانب النظام السـوريّ، إذ جـاء في بيانه الختاميّ: «مـن الواضح أنّ سوريا ضحيّـةُ المناورات التخريبيّـة والاستفزازيّة التي خطّطتْ لها الإمبرياليّةُ الأمريكيّـةُ وحليفتُها إسرائيل والقوى الرجعيّةُ في المنطقـة... إنّ الولايات المتّحدةَ تعتزم استبدالَ هذا النظام بدمّـى مواليةٍ لواشنطن وحلفائها.»[١] اللافت أنّ البيان يتخذ موقفًـا «مبدئيًّا» من الثورة السوريّـة أكثر ممّا هو موقفٌ مبنيٌّ علـى وقائع. فآنذاك، لم يكن قـد مضى على هذه الثورة سوى شهريـن، وكانت ما تزالُ سلميّـةً؛ ولم تكن قد جرت محاولاتٌ مـن قبل الغرب أو الدول العربيّة للتدخّـل في الشأن السوريّ؛ والأهـمّ أنّه اتُّخذ قبـل تشكّل المجلس الوطنـيّ السوريّ الذي سعـى إلى استحضار الحماية الدوليّة تحـت البند السابع من ميثاق الأمم المتّحدة.

خلاصة

يصعـبُ القبضُ على جميـع الإشكاليّات التـي يعانيها اليسارُ هنـا. فهذا الالتـزامُ الإيديولوجـيُّ الذي يريـد أن يظهرَ به لا ينمُّ، جُلّه، عن بـراءةٍ أو خطأ في التقدير، بل كانت **المصالح** التـي نمت وتجذّرتْ خلال عقـودٍ هي وراء أغلب هذه المواقف التي نراها، ولاسيّمـا حيال الثورة السوريّة. فليس من البراءة أن يُشيـحَ اليسارُ نظـرَه عن أنّ أحدَ محـرّكات هذه الثورة هو السياسـاتُ الاقتصاديّةُ النيوليبراليّـة، التي كانت تسير جنبًا إلى جنبٍ مع مزيدٍ من تركيز الثروة ومصادرها بيد المقرّبين؛ إضافةً إلى انهيار القطاع العامّ (أحد المفاخرِ «الاشتراكيّة») وبيعِ بعضه إلـى مقرّبين من النظام الحاكم؛ عدا عن الفساد الذي استشرى في كلّ مفاصل البلد.[٢]

لقـد ساهم اليسـارُ في صياغة المآل الـذي وصل إليه، وذلك عندما نظّـر لبنيةٍ لن تحتملَ وجوده إلا تابعًـا أو في السجون. وهـو الآن يكـرّرُ ذاتـه عبر وضع عنبـه كلّه في سلّـة الأنظمة، والابتعـاد عـن الشعوب التي هبّت لأجلِ نيـل حقوقها وصناعةِ حياتها الكريمة. ولكنّ المآل هنا سيكونُ أكثرَ قسوةً.

بقـي أن نقـولَ: يوجـد يساريّـون لا ينطبق عليهم مـا ورد في المقال. لكنّهم قلّةٌ.

دمشق

إيّاد العبدالله
كاتب سوريّ.

(١) ـ http://www.arabtimes.com/portal/news_display.cfm?Action=&Preview=No&nid=8745&a=1

(٢) لأجل تفصيلٍ أكثر، يراجع كتاب ياسين الحاج صالح، **السير على قدمٍ واحدةٍ** (بيروت: دار الآداب، ٢٠١٢) ص ١٤٧ وما بعد.

في تحدّيات الثورة السوريّة

□ يوسف فخر الدين

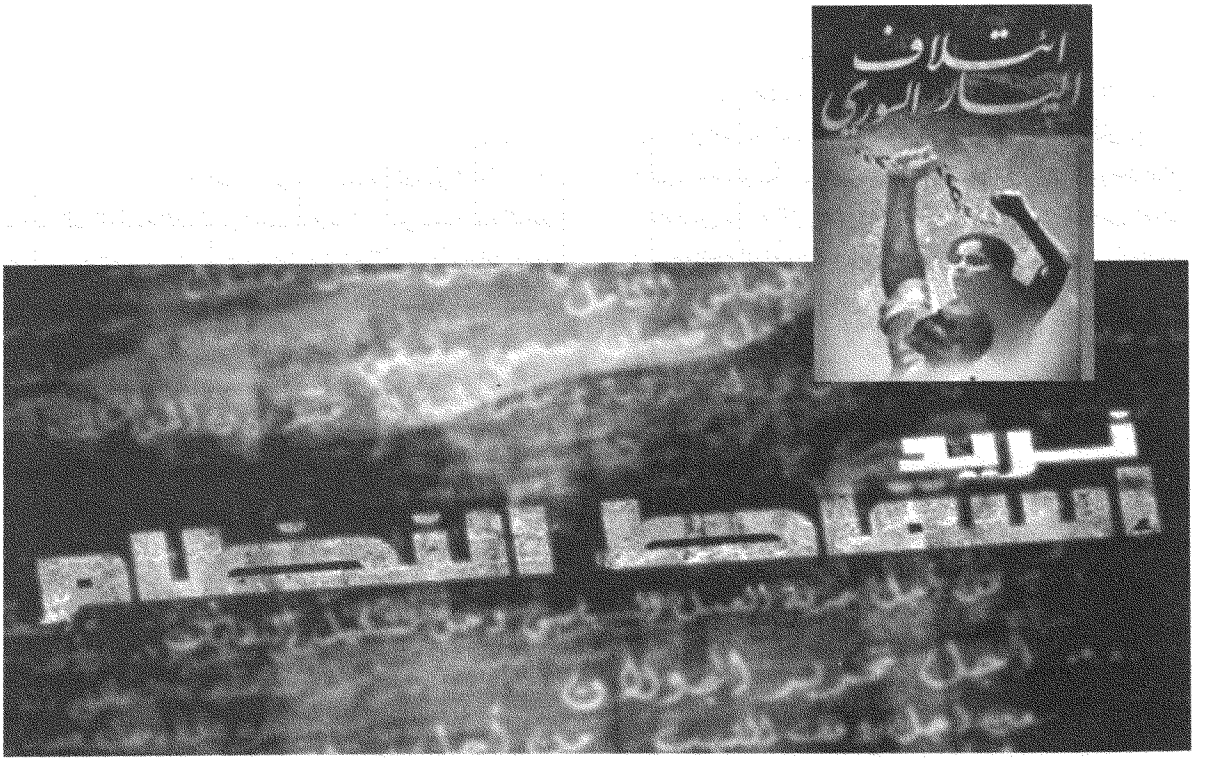

بعد ثمانية عشر شهرًا من بداية الثورة السوريّة، ما زالت الآفاقُ غير واضحة، والصراعُ يزداد حدّةً بمقدار ما تزداد السلطةُ دمويّة وزجًّا بأسلحتها التدميريّة في حربها على الشعب. نموذج حمص، بعد نموذج درعا الذي أراد أهلُ الحكم أن يجعلوه درسًا لبقيّة سوريا، أغضب أغلبَ السوريّين أكثر ممّا أخافهم. وما اعتقدَه بعضُنا عنفًا محدودًا في الأشهر الأولى عُمّم على المدن والقرى السوريّة الثائرة كافّةً بعد إطلاقه من كلّ الضوابط.

مختصرُ الكلام هو أنّ سوريا تُدمّر من قِبل السلطة الحاكمة. وما كان مستحيلاً، من قبيل استخدام المدفعيّة والطيران، أصبح معتادًا. و«المؤامرة الكونيّة» لا تتحرّك عسكريًّا بالرغم من أنّ الجيشَ السوريّ في أشدّ مراحله حرجًا، وقد سَحَبَ دبّاباته من الحدود مع إسرائيل ومن المناطق التي يسيطر عليها حزبُ العمّال الكرديّ عبر واجهته السوريّة، الحزبِ الديمقراطيّ الكرديّ. وإنْ سأل أحدٌ عن سبب تمنّع «المؤامرات الخارجيّة» عن اجتياح سوريا حين ضَعفَ النظامُ، فقد يجد الجوابَ في أنّ الشعب السوريّ هو وحده مَن رُدّ عليه بالقذائف والصواريخ؛ وأمّا الدول الغربيّة، مركزُ المؤامرة بحسب خطاب الممانعة، فإنْ كانت نواياها تدميرَ سوريا فإنّ السلطة تفعل ذلك نيابةً عنها... وبالمجّان.

بعد ثمانية عشر شهرًا من بدء الثورة تجاوزت الوقائعُ السجالاتِ الأولى حول مشروعيّتها، وانتقل معظمُ المتساجلين إلى التخندق بين مؤيّد للثورة من جهة، وداعم للسلطة ومشجّع لها على إنهاء «المؤامرة» عبر الحسم العسكريّ من جهة ثانية. نحاول في ورقتنا قراءةَ جوانب من الوضع السوريّ في حركته، والنظرَ في الثورة السوريّة وتطوّرها في مواجهة الإفناء.

الربيع العربيّ ثورةُ إصلاح سياسيّ

إنّ انتصار طرف في صراع سياسيّ مدنيّ غير عسكريّ، و/أو إيجاد تسوية قابلة للحياة، يعني أنّ الحياة السياسيّة التطوّريّة قابلة للتحقّق. في هذه الحالات تستطيع الجماعات أو الطبقات أو أغلبيّةُ السكّان التعبيرَ عن مصالحها والتدخل ـ إلى هذا الحدّ أو ذاك ـ في مصائرها. المحور الأساس في الحياة السياسيّة هو إمكانيّةُ الاعتراض وإجراء تسويات، المرّةَ تلو المرّة، في خصوص قضايا سياسيّة أو اقتصاديّة أو اجتماعيّة أو كلّها معًا. أما الثورة فهي انعدامُ إمكانيّة إجراء التسويات، فتندفع جموع إلى التحرّك بغية تجاوز العقبة التي تقف أمام مصالحها بالقوّة. والقوّة قد تكون سلميّة أو عنفيّة، ارتكازًا بشكل أساسيّ إلى ردّة فعل السلطة الحاكمة على مطالب الثائرين. وقد عرفت الثوراتُ العربيّة تنوّعًا ـ وأحيانًا امتزاجًا ـ في سُبُلها: فكانت سلميّةً مع عنف سلطويّ «منضبط» في تونس ومصر، وسلميّةً مع بعض فترات من العنف المسلّح المحدود من الطرفين في اليمن، وسلميّةً انتقلت إلى العنف الدفاعيّ (في معظمه) في سوريا، ومثلها في ليبيا قبل أن تنتقل إلى الحسم العسكريّ لمصلحة المتمرّدين بمساعدة الناتو. وفي هذه المحطّات لعبت السلطاتُ الحاكمة وقراراتُ الدول الكبرى الدورَ المركزيّ في توجيه دفّة الاحتمالات.

المحطّة السوريّة

أصيبت السلطة السوريّة بالفزع ما إن استشعرت احتمالَ انتقال الموجة الديمقراطيّة إليها. فالأسباب التي يثور الناسُ من أجلها تشبه ما يوجد في سوريا، ويزيد عليها أنّ احتمال التوريث الذي أصاب الناسَ بالغضب في البلدان الأخرى محقّقٌ في سوريا فعلاً. ولا شكّ في أنّ في وسط السلطة مَن توقّع أنّ السوريّين، المشدودين إلى متابعة انتصار نظرائهم في البلدان العربيّة، يَشْغلهم التفكيرُ في إمكانيّة أن يفعلوا مثلهم. وهذا التوقّع هو الذي طبع ردّةَ الفعل العنيفة الأولى على كتابة بضعة أطفال شعاراتِ الحريّة على جدار مدرستهم في درعا. الخيار الأوّل الذي سيطر على مركز القرار، وما زال يسيطر، هو تطهيرُ الرؤوس من «الهلوسات،» بل قطعُها إن احتاج الأمر. ومنذ الأشهر الأولى للثورة أصبح واضحًا أنّ لا تسويةَ ممكنةً مع سلطة لا تكتفي بإرهاب شعبها وإنّما تُرهب أركانَ نظامها أيضًا. وتبيّن أنّ الفرقَ بينها وبين السلطات في «الجمهوريّات» العربيّة التي تعرّضتْ للثورات هو أنّ السلطة السوريّة سلطانيّة وراثيّة مكتملة، تغيُّبُ المؤسّساتِ لمصلحة حكم العائلة، بينما السلطاتُ الأخرى تسير على طريقها.

في الأسابيع الأولى للثورة السوريّة تركّز الاهتمامُ على النموذج التونسيّ/المصريّ، وتسمّرت العيونُ على النظام السوريّ، علّ رأسَه وبطانتَه يلحقون بمن سبقهم، فتنفتح الفرصةُ أمام عمليّة ديمقراطيّة ولو ضمن ضوابط يتمّ الاتّفاقُ عليها مع المعارضة. لكنّ الآمال تراجعتْ عندما تجاوزت النواةُ الصلبةُ في السلطة الاحتمالاتِ السياسيّةَ في النظام، مطلقةً أجهزةَ الأمن والجيش، فضلاً عن «الشبّيحة» ـ وهم قوًى ضاربة ما فتئتْ تنمو حتى أصبحتْ ميليشيا مسلّحةً من مكوّناتٍ طائفيّةٍ أو إثنيّةٍ أو عشائريّة. وهذا السلوك تناسب مع الطبيعة الاستثنائيّة للسلطة السوريّة، ولكنّه عبّر كذلك عن استثنائيّة داعمها الإيرانيّ (يمكن عدُّ الفترة الأولى من عمل الشبّيحة محاولةً لتقليد نموذج «الباسيج» في إيران). فهذا الداعم (مع استبعاد الجناح الاصلاحيّ) فقد القدرةَ على تصوّر إجراء تسويات داخل المجتمع الإيرانيّ ومع العالم، وجنح إلى تحويل كلّ صراع إلى صراع مصيريّ بدوره.

أ. تصلّب قطبيْ محور الممانعة. طوال الثمانية عشر شهرًا كان التصلّب هو الميزة الرئيسة لـ «محور الممانعة.» وكان تصلّب السلطة السوريّة المطلق قد ظهر قبل سنوات في قضيّة التمديد للرئيس إميل لحّود في لبنان؛ فحينها تعاملت القيادةُ السوريّة مع التمديد وكأنّه قضيّةُ مصير أيضًا. ثم جاء اغتيالُ رفيق الحريري، فتصدّى الحكمُ السوريّ لموضوع انسحاب جيشه من لبنان بوصفه قضيّةً مصيريّةً من جديد. ولعلّ الدعم غير المشروط الذي تلقّاه من حليفه الإيرانيّ (وضمنًا من حزب الله)، حين تصلّب في معالجة الملفّ اللبنانيّ، ينبع من معرفة الملالي في إيران أنّ سلوكه هذا ينقله من موقع الحليف اللصيق إلى موقع الاحتواء من قِبلهم.

أمّا إدراك أسباب تصلّب النظامين الحاليّ فيستوجب النظرَ في وضع كلّ منهما على حدة، وفي تشابك العلاقة بينهما في الظروف الحاليّة. وهذا ما تدلّل عليه تصريحاتُ المسؤولين الايرانيين بأنّ «أمن سورية من أمن إيران» ـ وهو توصيفٌ دقيقٌ من منظار أنّ انتقال الموجة الديمقراطيّة من دولِ «محور الاعتدال» (مصر، تونس) إلى أحد قطبيْ «محور الممانعة» يعني أنّها حركةُ إصلاح سياسيّ تبتغي تغييرَ الظروف الداخليّة للدول، بغضّ النظر عن علاقاتها وصراعاتها الخارجيّة. وهذا يعني أنّ إيران تحتاج إلى الإصلاح، حاجةَ غيرها إليه من البلدان التي تحكمها نظمٌ مستبدّة. وهو ما يفسّر الدعمَ غيرَ المحدود الذي يتلقّاه حكّامُ سوريا من إيران بغية وأد حركة الإصلاح السياسيّ الجوّالة في محطّتها السوريّة. وتوصيف المسؤولين الايرانيين دقيق أيضًا من منظار أنّ سقوط الحليف السوريّ سيؤدّي بالطبع إلى تراجع السطوة الإيرانيّة في المنطقة.

ب. تصلّب الممانعين في مرآة حزب الله. تهاوت أسطورةُ الممانعة حين أبدت إسرائيلُ خشيتَها من التغيير في سوريا بمقدار خشيتها من التغيير في مصر. وهي، بكلّ تأكيد، فضّلتْ لسوريا الاستعصاءَ السياسيّ والدمارَ على إطلاق عمليّة سياسيّة إصلاحيّة جدّيّة. ولم تؤدِّ صرخاتُ الأمين العامّ لحزب الله، المهدّدة بتدمير إسرائيل، إلى إجراء أيّ تعديلٍ على مشهدٍ واضحٍ رغم البروباغندا. فدخولُ الجنود السوريّين إلى منطقةٍ مُنعوا من دخولها منذ اتفاقيّة وقف إطلاق النار مع إسرائيل، وحركةُ الدبّابات ضمن مناطق تحتاج

أغلبية «اليسار»... منحازة إلى النظام السوريّ، وما تبقّى منه... يبدو مستسلمًا إلى فكرة «سيطرة الإسلام السياسيّ» على قيادة الحراك الشعبيّ.

إلى موافقة إسرائيليّة مسبّقة،[1] وسحبُ الدبّابات من حدود الجولان المحتلّ، والانكشافُ العلنيّ لهذه الجبهة أمام إسرائيل...، كلّ هذا يثبت أنّ خيار تدمير سوريا الذي فضّلته السلطةُ الحاكمة في سوريا هو الأنسب لإسرائيل.[2]

توتّرُ حسن نصر الله في خطبه زمنَ الثورة السوريّة لم يطمس هذه الحقائق، بل لعلّ الخُطب سلّطت الضوءَ عليها حين طرحت السؤالَ عن سبب عدم تدمير حزب الله لإسرائيل ما دام يمتلك القدرة على فعل ذلك! غير أنّ الحزب هو الآخر قد تحوّل، على الأقلّ منذ العام ٢٠٠٦، باتّجاه امتلاك قوّة ردع لحماية نفسه وحلفائه.[3] وضمن هذه المعادلة يصبح السؤال عمّا إذا كان سقوطُ النظام السوريّ سببًا كافيًا لتحرّك حزب الله أكثرَ جدوًى من السؤال عن دورٍ مقاوم غائبٍ للحزب منذ حرب تمّوز.

جانبٌ منّ المأزق الذي يجد الحزبُ نفسَه فيه هو رفضُه استفادةَ الشعب السوريّ من لعبة تبادل السلطة التي ينْعم بها؛ فهو نفسه لم يرفض لعبها مع مَن اتّهمهم بالعمالة لإسرائيل.

ج. الحلّ التونسيّ. المصريّ. اليمنيّ معكوسًا. لدى مراجعة المطالب الأولى للمعارضة مع انطلاقة الثورة السوريّة نجدها لا تتجاوز الحدّ الأدنى الذي يمكن أن تطلبه أيُّ معارضة ديمقراطيّة في بلد استبداديّ. فشعار «إسقاط النظام» رفعه الشارعُ الثائرُ أول الأمر، لا المعارضة؛ بل إنّ المعارضة قبلتْ بعد ذلك مبادرةً من الأمم المتّحدة لا تحتوي ذلك الطلب. وحتّى اللحظة الراهنة مازالت أغلبيّةُ قوى المعارضة تركّز على رحيل الأسد وعائلته وبطانته بوصف ذلك «إسقاطًا للنظام،» ولا تمانع في إجراء مصالحة مع بقيّة أركان النظام تحت عنوان أنّهم «لم يتلوّثوا بالدم» (و«الفساد») ـ وهو ما يؤكّد طبيعة الثورة الإصلاحيّة. فأين «المؤامرة الكونيّة»؟ ولماذا دخل النظامُ كلّه في حربٍ دفاعًا عن حكم رجل وعائلة، وبدأ بتدمير البلد فداءً لاستمرارهما في السلطة؟

تَظهر من الدستور السوريّ الجديد ملامحُ الإجابة. ففيه تمت قوننةُ سلطة الرئيس المطلقة تزامنًا مع إسقاط المادّة الثامنة الخاصّة بكون حزب البعث هو الحزب الحاكم. وهذا يعني مزجَ مطلب المعارضة (إنهاء احتكار حزب البعث للسلطة) بقوننة الحكم السلطانيّ. وإذا أضفنا أنّ السلطة كانت قد استبدلتْ، تباعًا، بقانون الطوارئ قوانينَ صارمةً كقانون الإرهاب، لاحظنا أنّ الدفاع في سوريا، خلافًا للمحطّات الأخرى من «الربيع العربيّ،» هو عن رأس النظام وبطانته، مع الاستعداد للتضحية ببقيّة أركانه.

د. الشعب يجيب على الاستعصاء والحسم العسكريّ. يتصاعد عنفُ السلطة السوريّة باطّراد، وهو ما يزيد من قناعة عموم السوريّين في المناطق الثائرة باستحالة الوصول إلى خواتيم للثورة خارج نطاق العنف المضادّ. القوّة الكامنة في المجتمع تتفاعل مع قوّة القمع، فتنشأ مجموعاتٌ جديدةٌ لـ «الجيش السوريّ الحرّ،» وتتصاعد قوّةُ الشعب المقاتل. وكان هذا سيشكّل فرصة مواتية لكي يستحضر اليسارُ أطروحاتِه حول «التحرّر الوطنيّ» لولا أنّ أغلبيّة ما يُطلق عليه مسمّى «اليسار» (كالأحزاب الشيوعيّة التقليديّة والقوميين السوريين) منحازة إلى النظام السوريّ، وما تبقّى منه يرزح تحت ضغط ضعفه وتشرذمه ويبدو مستسلمًا إلى فكرة «سيطرة الإسلام السياسيّ وإيديولوجيّته» على قيادة الحراك الشعبيّ، وعلى المكوّن العسكريّ منه تحديدًا.

---

(١) قصف الجيش النظاميّ قريةَ جباتا الخشب بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٢. وأوردتْ **يديعوت أحرونوت** أنّ «٥٠٠ جنديّ سوريّ و٥٠ مدرّعة» دخلوا المنطقة المنزوعة السلاح، وهي المرّة الأولى منذ بدء تنفيذ اتفاقيّة الهدنة بين الطرفين. وأوردت **هآرتس** أنّ المعارك بين الجيش النظاميّ و«الجيش الحرّ» دارت «على بعد ٢٠٠ متر إلى ٨٠٠ متر من السياج الحدوديّ.» واكتفت إسرائيل بمراقبة التحرّك وقدّمت شكوى إلى الأمم المتحدة. ولكنّ استمرار العمليّات العسكريّة في هذه المنطقة يوحي بأنّ إسرائيل تتواطأ، في أقلّ تقدير، مع النظام السوريّ على ضرب «الجيش الحرّ» في المنطق المنزوعة السلاح بينهما.

(٢) في إشارة إلى تنفيذ السلطة السوريّة الشقّ الثاني من شعارها: «الأسد أو نحرق البلد.»

(٣) لم يكتفِ نصر الله بالتهديد بقصف إسرائيل في حال عدوانها على لبنان، بل أضاف تهديدات مشابهة في حال ضرب حلفائه، وتحديدًا إيران. راجع: روسيا اليوم، /http://arabic.rt.com/news_all_news/analytics/69053

هـ. **اليسار الاستبداديّ منتحرًا**. يبدو اليسار العربيّ اليوم في مأزق مشابه لما تعرّض له اليسار العالميّ إبّان الاجتياح الروسيّ لتشيكوسلوفاكيا (١٩٦٨). فهناك أيضًا تورّطت الأحزابُ الشيوعيّة في الدفاع عن الاجتياح وقهرِ إرادة الشعب المُطالب بالديمقراطيّة. وهي أزمة أخلاقيّة وسياسيّة لم يُشفَ منها اليسارُ الستالينيُّ حتّى الآن، وحتّمتْ عليه التقوقعَ «فرقةً ناجيةً» بعد أن كان ينافس على توجيه دفّة مستقبل البشريّة. وها هو اليسارُ الستالينيّ، والاستبداديّ إجمالاً، يفرز نفسه بنفسه، مدافعًا عن رواية النظام السوريّ، وهي روايةٌ ــ وإنْ صحّت في بعض ملامحها ــ لا يمكن أن تبرّر حجمَ التدمير والمقتلة العموميّة.

إنّ حريّة الشعب السوريّ في الاختيار ليست موضوعًا يقبله اليسارُ الستالينيّ. وهذا ما يضع حقّ هذا اليسار في الوجود السياسيّ وفي التعبير عن رأيه موضعَ التساؤل العامّ: فهل لأقليّةٍ سياسيّةٍ الحقُّ في الوجود إذا نفت عن الأغلبيّة الحقَّ في التعبير؟! وهو سؤال يُسْحب على تاريخ اليسار لكونه شريكًا في نشوء الاستبداد في الجمهوريّات العربيّة، كما هو اليوم شريكٌ في الدفاع عنها، ومن ثم شريكٌ (وإنْ معنويًّا وأدبيًّا) في الدم المسفوك على يد سلطة الاستبداد السوريّة.

إنّ استبدال عموم الناس بـ «القلّة الصائبة» هو المبتدأ في الإيديولوجيا الاستبداديّة عمومًا، واليساريّة الاستبداديّة من ضمنها؛ ولهذا يصعب تخيّلُ موقف مختلف لهؤلاء من الثورة السوريّة. ولعلّ أكثر ما يَشْهد على هذا هو أنّ أعلامًا منهم أجروا «مراجعةً» لتأييدهم الثورتين التونسيّة والمصريّة بعد الثورة السوريّة، فصنّفوا الربيعَ العربيّ بمجمله على أنّه مؤامرة و«سايكس ـ بيكو» جديد لأنّ الإرادة العامّة أوصلتْ مَن يخالفونهم إلى السلطة، ولأنّ موجة الديمقراطيّة تجرّأتْ على الاقتراب من سوريا.

يسارٌ آخر ظهر في هذه المرحلة، عبّر عنه التروتسكيّون بموقفهم المؤيّد للثورات،[1] وبنظرتهم إليها على أنّها سيرورةٌ ستفضي إلى تبلور يسارٍ جديدٍ يعبّر عن تصاعد المطالب الاجتماعيّة. وهو ما عبّر عنه أيضًا، وبأسلوبه، يسارٌ لينينيٌّ حاول أن يُجري مقاربته الخاصّة للمسألة الدّيمقراطيّة.[2] أما اليسار الديمقراطيّ فقد كانت مشاركته أوسع في الثورات العربيّة،[3] والثورة السوريّة تحديدًا، نتيجةً لجعله من الديمقراطيّة أولويّة على ما عداها، ولتصالحه مع الإسلام السياسيّ الوسطيّ[4] وتقبّلهما العملَ معًا.

و. **تحدّيات أمام الحركة الوطنيّة السوريّة**. يضع التحوّل، من ثورة إصلاح سياسيّ إلى حركة تحرّر وطنيّ، جميعَ القوى السياسيّة في سوريا أمام استحقاقاتٍ جديدة. فبالنسبة إلى الإسلام السياسيّ الوسطيّ، المؤثّرِ الأبرزِ في الثورة حاليًّا، لم يعد ممكنًا الاكتفاءُ بالتفكير في تقديم تطمينات إلى الأقليّات، بل يتوجّب التفكيرُ في إطار الوطنيّة السوريّة، أي الانتقالُ من التعامل مع «آخرين» منفصلين يُحرص على التحالف معهم إلى طرح قيادة عموم السوريّين استنادًا إلى المشترك الوطنيّ.

يشبه الأمر تحويل «المجلس الوطنيّ السوريّ» إلى حركة سياسيّة تدخل في جبهةٍ تحالفيّةٍ مع الأطر السياسيّة المعارضة على برنامج موحّد. وبالرغم من أنّ خسارة مثل هذا التشكّل متوقّعة للعلاقة بالإسلاميّين الراديكاليّين، لكونه بالضرورة معنيًّا بالتركيز على الوطنيّة أكثر من الإيديولوجيا، فإن قلّة عدد الراديكاليّين، وضعفَ تأثيرهم، ووسطيّةَ المجتمع السوريّ بالإجمال، وبحثَه عن قيادة وطنيّة، ستجعل تلك الخسارةِ قليلة الأثر، وربّما قصيرة الأمد. وستكون ذاتَ أثر كبير قدرةُ العلمانيين الديمقراطيين على التكتل حول برنامج مشترك، والكفّ عن التشرذم. وفقط إنْ فشلوا في ذلك يصبح الحديثُ عن تبوّء الإسلام السياسيّ قيادةَ الحراك الشعبيّ وحده مفهومًا.

السعوديّة وقطر على خطّ الثورة السوريّة

لم تكن السعوديّة لتسمح لنفسها بترك الفرصة السوريّة السانحة تمرّ من دون أن تحاول الدخولَ على خطّها لتغيير مساراتٍ تجدها تهدّد مصيرها. فالعلاقة بين السلطة السوريّة وإيران تحوّلتْ من تحالفٍ ليّنٍ أسّسه حافظ الأسد الى تحالفٍ وثيقٍ في عهد بشّار، وكان يسير في اتّجاه احتواء إيران لحليفها المتصلّب، وهو ما اكتمل في ظروف الثورة السوريّة. والموجة الديمقراطيّة تهدّد، في حال تجاوزها المحطّةَ السوريّة، وبشروطها نفسها ــ أيْ شروط الثورة الديمقراطيّة السلميّة الإصلاحيّة ـ بالانتقال إلى السعوديّة. وقد وجدت السعوديّة في اندفاعة السلطة السوريّة نحو تأمين قاعدتها المذهبيّة، والانتماء المذهبيّ لحلفائها الرئيسيين، الفرصةَ المواتيَة لإجراء تعديل على وعي الصراع في المنطقة ليتواءم مع إيديولوجيّتها ومصالحها، وليسهم في الفرز الذي تتوخّاه بين السنّة والشيعة، فتكرّس زعيمةَ العالم المسلم السنّيّ، وتكرّس من خلال ذلك المصدرَ الأساسيَّ لشرعيّتها. وفقط حين يتمّ مثلُ هذا الانقسام يصبح تراجعُ شرعيّة حكم آل الأسد مكسبًا مضافًا إلى تكريس شرعيّة حكم آل سعود.

شيء مثل هذا يمكن أن ينطبق، بمستوى أقلّ، على إمارة قطر. ولكنّ

---

(١) يمكن الاطّلاع على نشرة **الخط الأمامي** التي يصدرها تيّارُ اليسار الثوريّ في سوريا، وعلى موقف الأمميّة الرابعة الذي عبّر عنه أحدُ قادتها البرفسور جلبير أشقر (**القدس العربي**، ٢٠١٢/٨/٢٤).

(٢) ظهرتْ مجموعات ماركسيّة لينينيّة صغيرة، ولكنها مبدئيّة بمعظمها، أثناء الثورة. أبرزها «ائتلافُ اليسارالسوريّ»، و«تنسيقيّاتُ الشيوعيين.»

(٣) في سوريا يمثّل اليسارَ الديمقراطيّ: حزبُ الشعب الديمقراطيّ السوريّ، ومثقفون مستقلّون.

(٤) تتمّ عادةً الإشارة إلى الاخوان المسلمين بأنهم ممثلو الإسلام الوسطيّ، وهذا صحيح إلى حدّ ما، ولكنّ في سياق الثورة السورية مثّلتْه تنسيقيّاتٌ ومجموعاتٌ إسلاميّة في الوسط الإسلاميّ ضمن الطبقة الوسطى الدمشقيّة على وجه الخصوص. ولعلّ أنصع تمثيل لها كان في داريّا.

اليسار الديموقراطي كانت مشاركته أوسع في الثورة السوريّة تحديدًا، نتيجةً لجعله من الديمقراطيّة أولويّة على ما عداها، ولتصالحه مع الإسلام السياسيّ الوسطيّ.

الأهم بالنسبة إلى هذه الإمارة الخليجيّة الصغيرة هو تراجعُ الدور الإيرانيّ، ورفعُ الحواجز عن خطوط الغاز التي تنوي إيصالَها إلى أوروبا، وتوسيعُ الآفاق التي يمكن أن تُفتح لها في حال وصول حلفائها من الإخوان المسلمين إلى السلطة أو ازدياد نفوذهم في بلدانهم.

إيران في سوريا تشبه روسيا في تشيكوسلوفاكيا وأفغانستان

منذ اللحظات الأولى للثورة السوريّة اندفعتْ إيران للتهجّم عليها، متّهمةً إياها بأنها مؤامرة على محور الممانعة. ووصل الأمر بإيران أن عمدتْ إلى التدخّل العسكري المباشر للقضاء على الثورة، بعد الدعم السياسيّ والماليّ واللوجستيّ للنظام؛ وهو ما اعترف به اللواء إسماعيل قاءاني، نائبُ القائد العامّ لفيلق القدس، حين قال: «لولا وجودُ الجمهوريّة الإيرانيّة في سوريا لأصبحتْ دائرةُ المجازر التي تُرتكب بحقّ الشعب السوريّ أوسع... اثر الوجود الفعليّ وغير الفعليّ للجمهوريّة الإيرانيّة تمّ الحؤولُ دون ارتكاب المجازر الكبرى.»[1]

تشبه الخسارة السياسيّة التي مُنيتْ بها إيران نتيجةً لموقفها من الثورة السوريّة، تلك التي مُنيتْ بها الشيوعيّةُ عند الغزو السوفييتيّ لبراغ وقضائها على ربيع العاصمة التشيكوسلوفاكيّة. ولكنْ أن يُضاف إلى هذه الخسارة استنفادٌ ماليّ، وهزيمةٌ سياسيّةٌ ومعنويّةٌ بسقوط الحصان الذي راهنتْ عليه، فذلك مشابهٌ للمأزق السوفييتيّ في أفغانستان. ويمكن عدُّ السياسة الإيرانيّة في الموضوع السوريّ مغامرةً، لأنّها بُنيتْ على افتراضين: إمّا أن يستطيع النظامُ قمع الثورة؛ وإمّا أن تتورّط الدولُ الغربيّة بالتدخل العسكريّ المباشر في سوريا، فتدّعي إيران أنّها تساعد في «مقاومة احتلال أجنبيّ.» غير أنّ أعداءها اختاروا مراقبتها ـ ودعمَ ظروفٍ داخليّةٍ معاديةٍ لها ـ وهي تتورّط في التعقيدات السوريّة، فتتحوّل من منظار كثيرٍ من العرب إلى عدوّ، بعد أن كانت بعد الثورة على الشاه، ونتيجةً لموقفها من إسرائيل، ملهِمةً لهم.

خاتمة

استندنا في ورقتنا إلى تمييز «الصراع في سوريا» عن «الصراع على سوريا.» وحجّتنا في ذلك هو حجمُ المشاركة الشعبيّة في الثورة، وعجزُ أيّ قوة بمفردها عن قيادة الثوّار. وما قيام الدول الغربيّة بتقييد تهريب السلاح لمجموعات «الجيش الحرّ» إلا دليل آخر على أنها لا تثق بها، وأنها تخشى الثورة السوريّة بقدر كرهها للنظام. وإذا كانت هناك مخاطرُ من سيطرة الدول الغربيّة على الثورة السوريّة، فمصدرُها هو إصرارُ السلطة وحلفائها على الحسم العسكري، وتقاعسُ القوميّين واليساريّين عن القيام بواجبهم.

سيكون حاسمًا لمستقبل سوريا قدرةُ الشعب السوريّ على الانتقال إلى مرحلة التحرّر الوطنيّ، وبناءِ المؤسّسات المنفصلة عن الحكم السلطانيّ العسكريّ، وإدارةِ المناطق المحرّرة بالعدل. وبهذا قد يمتدّ مسارُ الثورة المقبل بتأثيره إلى عموم المنطقة. وهو ما تدركه الدولُ الغربيّة وتحاول التدخّل فيه بشكل سافر. نعم، هي لا تريد العودة إلى حكم عائلة الأسد، ولكنّها تنوي استنفادَ إيران حتى آخر قطرة ممكنة، وتنوي ضمانَ أن تكون سوريا المستقبل أقلّ فاعليّةً على مستوى المنطقة ممّا سبق؛ فتراها تنظر بعين الرّضا إلى قيام الحكم الاستبداديّ بفعل كلّ ما هو متوقّع منه من تدمير. ولهذه الغاية بقيت تعيد على مسامعه أنّها لا تنوي التدخّل العسكريّ في سوريا.

المبادرة الشعبيّة السوريّة كانت، طوال زمن الثورة، الثابتَ المقابلَ لتصلّب السلطة السلطانيّة. وما داريّا، مدينةُ الوحدة الوطنيّة، يدًا بيد مع كفرنبل، إلّا مثالٌ حيٌّ على قدرة الشعب السوريّ على إعادة البناء الثوريّ والوطنيّ. وهناك الكثير من الأمثلة التي يمكن سَوقُها لتبيان كيف أصرّت قوى الشعب الثائر على انتقاد ثورتها، وتطوير وعيها. وسيكون حاسمًا انحيازُ القوى السياسيّة إلى هذه الروح المتّقدة، لبدء عمليّة البناء في سياق الثورة، ومن دون انتظار خواتيمها.

دمشق

يوسف فخر الدين
كاتب فلسطينيّ.

(١) نشرت وكالةُ أنباء «إيسنا» الإيرانيّة شبه الرسميّة في أواخر أيار الماضي تصريح الجنرال، على موقعها، لكنها سرعان ما حذفته دون ان تعلن عن الأسباب.